المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: التنافس الدولي في آسيا الوسطى (اوزبكستان انموذجاً)
اسم الكاتب: أ.م.د. مظفر نذير الطالب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1927
تاريخ الاسترداد: 2026/09/17 04:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التنافس الدولي في أسيا الوسطى
(أوزبكستان أنموذجاً)

الاستاذ المساعد الدكتور
مظفر نذير الطالب (*)

تمهيد:

أخذ التنافس الدولي في أسيا الوسطى يظهر بوضوح في العقد الأخير في القرن الماضي لأسباب عديدة سنتحدث عنها لاحقاً، واحتلت دول المنطقة مكانه أساسية في إستراتيجية العديد من القوى الدولية التي حاولت أن تتواجد فيها بكثافة وبأساليب مختلفة منها: زيادة التواجد السياسي والحضور الدبلوماسي والتغلغل الاقتصادي، وأيضاً السعي إلى زيادة التواجد العسكري سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه في نهاية عام ١٩٩١.

فقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من سعيها لأن تصبح القطب الأوحد في العالم وبلا منازع، إن الفرصة قد سنحت لها لتحجيم الدور الروسي في هذه المنطقة الحيوية سيما بعد أحداث الحادي عشر في سبتمبر ٢٠٠١، وبعد الحرب في أفغانستان حينما تمكنت من نشر قوات عسكرية ضخمة في المنطقة، والتي كان قد سبقها وجود نفوذ أمريكي واضح ومحاولات للتغلغل وإقامة علاقات متطورة مع العديد من دول آسيا الوسطى وبغض النظر عن السياسة الداخلية المتبعة من قبل تلك الدول إزاء شعوبها في الداخل.

في مقابل ذلك، لم تستطع روسيا أن تقف مكتوفة الأيدي في منطقة مهمة جداً لها لما تمثله من أهمية سياسية وأمنية واقتصادية. وهو ما دفعها لتأكيد حضورها فيها وبدعاوى مختلفة يأتي في مقدمتها المصالح المشتركة والإرث التاريخي الضخم وغيره.

أما الصين الشعبية، فلا يمكن إهمال دورها أيضا لما تشكله المنطقة من أهمية بالنسبة لها إن على الصعيد السياسي أو الاقتصادي وفي ظل وجود تنافس صيني-أمريكي في المنطقة عموماً سيما وإن الصين تدرك جيداً أن الوجود الأمريكي في المنطقة إنما يستهدف من ضمن ما يستهدفه، تطويقها، والحيلولة دون تغلغلها سياسياً واقتصاديا فيها.

(*) مركز دراسات وبحوث الوطن العربي –الجامعة المستنصرية

ولم يقتصر التنافس الدولي في أسيا الوسطى على الدول الكبرى المعروفة فحسب، وإنما أمتد ليشمل الكثير من الدول الإقليمية التي لها مصالح واضحة في المنطقة أيضاً والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً.

إن ما تقدم ، جعل منطقة أسيا الوسطى وما يجاورها تعيش في حالة تفاعلات وأنماط يمكن أن نقول عنها معقدة في العلاقات الدولية. وهو ما يشجع على القول- حقيقة-أن المنطقة مرشحة لان تشهد في المستقبل المنظور حالة من التنافس أكثر مما شهدته سابقاً، أو حتى حالة من الصراع إن لم يكن مباشر بين القوى الكبرى ، فإنه سيكون صراع بالإنابة. وهو ما يحصل الآن.

بعبارة أخرى، ستبقى منطقة أسيا الوسطى محور التنافس الدولي مستقبلاً فبالإضافة إلى وجود الأطماع الدولية فيها والتي تجعلها ميداناً للتنافس، هناك أيضاً العديد من الحقائق والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً، التي تدفع بهذا الاتجاه من ناحية وتجعل المنطقة لأن تكون كذلك من ناحية أخرى، وهو ما سنحاول توضيحه في الصفحات اللاحقة من خلال الحديث عن أهميتها أولاً، وكذلك من خلال الحديث عن أهم القوى الدولية والإقليمية المتنافسة فيها ثانياً.

١- أهمية المنطقة وموقعها في التنافس الدولي:

تطلق تسمية أسيا الوسطى على المنطقة المتاخمة لروسيا من الجنوب والممتدة من بحر قزوين شرقاً إلى الصين وهي تتوزع حالياً على خمس جمهوريات.

وتنبع أهمية المنطقة من جملة حقائق نذكر منها:

١) إن اغلب دول أسيا الوسطى تقع على بحر قزوين. فمنذ بداية القرن العشرين تقريباً وحتى أوائل التسعينيات منه كانت تطل على بحر قزوين دولتان فقط هما: الاتحاد السوفيتي من الشرق، والشمال، والغرب. وإيران من الجنوب. بيد أن تفكك الاتحاد السوفيتي (١٩٩١/١٢/٢٩).

أتاح إمكانية ظهور أربع دول سابقة على بحر قزوين. فبالإضافة إلى روسيا الآن، هناك كازاخستان التي تطل على بقية الساحل الشمالي والركن الشمالي الشرقي لقزوين، وتركمانستان وتحتل الساحل الشرقي للبحر وأذربيجان وتحتل الشطر الجنوبي من الساحل الغربي للبحر، وإيران التي تحتل الساحل الجنوبي[1]. أما أوزباكستان فهي قريبة أيضا بحكم مجاورتها لكل من كازاخستان وتركمانستان.

---

(١) د.محمد فرج أبو النور ، داغستان ، الصراع على نفط بحر قزوين ، صحيفة البيان الاماراتية ١٩٩٩/٨/٢١. ص٧

٢) رغم أن بحر قزوين مسطح مائي مغلق إلا أن أهميته لا يمكن إغفالها، فهو يقع في شمال غرب أسيا، ومحصور بين أذربيجان، وإيران، وكازاخستان، وتركمانستان، وروسيا.

٣) إن مما يزيد من أهمية المنطقة عموماً هو وجود البترول فيها إضافة إلى وجود الاحتياطات الهائلة في الكثير من دول المنطقة. في أذربيجان يقدر المخزون النفطي على سبيل المثال بـ(١٧) مليار برميل، أما المحتمل أو شبة المؤكد فيقدر بـ(٢٠- ٣٠) مليار برميل.

أما كازاخستان فيبلغ المخزون المؤكد فيها بنحو (١٥) مليار برميل، إضافة إلى ما يقرب من (٢ تريليون) قدم مكعب من الغاز وهي بلاد شاسعة عكس أذربيجان[٢]. وعموماً يقدر الاحتياطي البترولي في المنطقة ما بين (٢٠٠-٢٣٠) مليار برميل. بينما تقدر كمية الغاز الموجود فيها بين (٢٣٠-٣٥٠) تريليون م٣[٣].

وأياً كانت صحة التقديرات وما يرافقها أحيانا من أغراض سياسية فقد بات من المؤكد أن وجود المنطقة في الساحة النفطية ضاعف من تعقيدات الخريطة الإستراتيجية العالمية ليس فقط بسبب تزايد الطلب على البترول وإنما أيضا لكون الدول البترولية المستقلة حديثاً في منطقة بحر قزوين هي على العموم دول متخلفة ولا تملك الأموال والتكنولوجيا المتطورة جداً واللازمة لاستخراجه واستغلاله بالشكل الأمثل، وكذلك تسويقه وفق خططها أو ما تمليه عليه مصالحها الوطنية[٤]، مما يتيح من أمكانية التدخل بشكل أو بأخر، هذا من ناحية. أما من الناحية الأخرى فقد أضحى التنافس على هذه المنطقة واضحاً لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وذلك من خلال سعي قوى الكبرى إلى إقامة تحالفات مع بعض الدول الموجودة في المنطقة أو تلك المطلة على بحر قزوين، وأيضاً من خلال سعي تلك القوى إلى مد أنابيب البترول والغاز فيها.

٤) إن مما يزيد الأمور تعقيداً في هذه المنطقة هو أن التنافس لا يقتصر على القوى الكبرى فقط، وإنما هناك العديد من القوى الإقليمية التي لها مصالح أيضاً وهو أمر طبيعي بالنسبة لها. فبالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وأوربا، وروسيا باعتبارها من الدول الرئيسية المعنية بحكم موقعها، هناك

---

(٢) موقع الكتروني: http://science.arabhs.com

(٣) نفسه، أنظر كذلك: دارسه حول نفط بحر قزوين، منشورات مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، صحيفة عُمان، العدد ٨٧٦٥ : ٢٠٠٥/٦/١، ص٢٤ .

(٤) موقع الكتروني : htt://science.arabhs.com

أيضا إيران، تركيا، هذا بالإضافة إلي الدول المحيطة بالبحر ذاتها أو القريبة منه.

٥) إن إمكانية التدخل في المنطقة تبدو متاحة أو متيسرة لسبب مهم جداً يعود إلى وجود خلافات واسعة حول أسلوب اقتسام ثروات بحر قزوين والتي لا يمكن تجاوزها بسهولة مما يدفع للقول بأن المنطقة يمكن أن تكون مرشحة لصراعات مستقبلية بغض النظر عن التنافس الموجود عليها حالياً. ولنأخذ بعض الأمثلة باختصار.

- الجزء المواجه لأذربيجان هو الأغنى بثرواته البترولية ، لذلك تتبنى باكو طريقة تقسيم قزوين على أساس أنه بحر مفتوح بحيث تكون لكل دوله مياهها الإقليمية التي تتمتع بسيادة مطلقة عليها، (١٢) ميلاً بحرياً وفق القانون الدولي، وتتلو ذلك منطقة اقتصادية تمتد حتى (٢٠٠) ميل بحري يحق للدولة استغلالها دون ادعاء بحق السيادة المطلقة عليها[٥].
- روسيا وإيران تطالبان بأن تكون لكل دولة من الدول الخمس مياه إقليمية تصل إلى (٢٠) ميل في شواطئها.

وأن تظل منطقة وسط البحر التي تبعد (٤٠) ميلاً عن الشواطئ ملكاً لجميع هذه الدول وان تتم إدارتها بشكل مشترك. وهذا الاقتراح يتيح لهما الحصول على كميات كبيرة من البترول في المناطق المحاذية لشواطئهما[٦]. من ناحية أخرى، ترى روسيا أن تقسيم بحر قزوين بكامله بين الدول الخمس سيؤدي إلى عواقب جسيمة حيث يرى الخبراء الروس ضرورة أن تبقى أكبر مساحة في البحر موضع استغلال مشترك بين الدول المعينة كما يدعون إلى ضرورة أن يتم التعامل مع مسائل الثروة السمكية و الملاحة بصورة جماعية[٧]. وكانت روسيا وأذربيجان وكازاخستان قد وقعت اتفاقا في تشرين الأول ٢٠٠٥ لتحديد مناطق استثمار الثروات الطبيعية في شمال بحر قزوين لا يتيح بأن يخضع ما يكمن في قاع البحر للسيادة الروسية أو الكازاخية أو الأذربيجانية، أما في جنوب البحر فإن هذه الدول لم تتوصل بعد إلى اتفاق حول الصفة القانونية للبحر وحصة كل طرف منه[٨].

---

(٥) د.محمد فرج أبو النور ، سبق ذكره ، ص٧

(٦) فالح حسن، محاولة جديدة لتحديد الصفة القانونية لبحر قزوين ، صحيفة عمان، العدد ١٤/١٠/٢٠٠٥، ص٧

(٧) نفسه، ص٧

(٨) نفسه، ص٧

٦) أهمية هذه المنطقة تنبع أيضاً من كونها تعتبر بمثابة البطن الرخوة لروسيا، وهي تشكل مع دول القوقاز المتاخمة لها خاصرة روسيا الجنوبية، وهما معاً- أسيا الوسطى والقوقاز-تحيطان ببحر قزوين. وما يضاعف من تلك الأهمية هو أن تسمية القوقاز تطلق عادة على المنطقة الواقعة بين بحر قزوين في الشرق والبحر الأسود في الغرب[٩]. وفي الوقت الذي تسيطر فيه روسيا على الجزء الشمالي من القوقاز، فإن الجزء الجنوبي تحتله ثلاث دول، هي أذربيجان في الشرق، وأرمينيا في الوسط، وجورجيا في الغرب على الساحل الشرقي للبحر الأسود[١٠]. وهذه الأسباب أكثر من كافيه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لان تضع المنطقة في حساباتها هذا فضلاً عما تشكله من أهمية معروفة لروسيا، نظراً لما يشكله التواجد الغربي من خطر عليها. وبالتالي فإن التنافس الدولي على هذه المنطقة يجعلها محور لعبة كبرى مستمرة تشارك فيها مجموعة من القوى العالمية والإقليمية التي تتنافس من أجل السيطرة على المنطقة عموماً[١١].

٧) إن دول المنطقة تعاني من مشكلات داخلية كثيرة كانتشار الفقر والبطالة رغم توفر الثروات في العديد منها. هذا بالإضافة إلى وجود الكثير من الحركات الإسلامية التي بدأت تنهض بقوة بعد استقلال دول أسيا الوسطى وخروجها من الفلك السوفيتي. وهو ما أثار قلق الكثير من الدول الكبرى ، وزاد من إمكانية التدخل في شؤونها تحت دعاوى مختلفة يأتي في مقدمتها ((مكافحة الإرهاب))، أو القضاء على الأخطار التي تهدد المنطقة أو غيرها. وهو ما سنشير إلية لاحقاً.

٨) تتميز دول المنطقة بوجود تركيبه قومية متداخلة فيها كما هو الحال مثلاً الأوزبك والطاجيك اللذين ينتشرون في غالبية دول المنطقة، وهو الأمر الذي يثير بعض المشاكل الأمنية ويجعل المنطقة مرشحة لتفجير الصراعات فيها هذا في ذات الوقت الذي يجعلها أيضاً عرضه للتدخل.

أضف لذلك إن الكثير من دول أسيا الوسطى غير قادرة على البث في قضايا النظام السياسي، والمذهب الاقتصادي، حيث سيطرة فكر الحزب

---

(٩) د.محمد فرج أبو النور، سبق ذكره ، ص٨

(١٠) نفسه ، ص٧

(١١) د.محمد ذياب،اللعبة الكبرى في أسيا الوسطى تتواصل،صحيفة الرياض السعودية ٢٠٠٣/١٠/٩، ص٩.

الواحد، والاقتصاد الحكومي المركزي[١٢]، وهو ما يصطدم مع قوى التغيير في الداخل من جهة ويجعل المنطقة عرضة لتدخلات خارجية وخاصة الغربية منها من جهة أخرى. وهو ما حصل في بعض دول المنطقة كما سنوضح لاحقاً من خلال الحديث عن أوزبكستان التي وقع اختيارنا عليها في هذه الدراسة.

٢- أهمية أوزبكستان في التنافس الدولي :

شغلت أوزبكستان مكانه مهمة في التنافس الدولي عبر السنوات الماضية لاسيما بعد الحرب في أفغانستان.

حيث احتلت هذه الدولة أهمية إستراتيجية في أجندة مخططي ومنفذي السياسة الخارجية الأمريكية خاصة وإنها-أوزبكستان-مثلت الحليف الأقرب للولايات المتحدة كما سيتضح لاحقاً، وهو الأمر الذي طالما أثار قلق كل من روسيا من ناحية، والصين من ناحية أخرى، اللتان سعتا إلى الوقوف بوجه النفوذ الأمريكي في المنطقة لما يشكله من خطر عليهما. أن أهمية أوزبكستان في التنافس الدولي تتأتى من جملة الحقائق يمكن الإشارة إلى البعض منها باختصار شديد:

١) أنها تقع في قلب آسيا الوسطى، وعاصمتها طشقند من أكبر مدن المنطقة يعيش فيها ما يقرب من ((٢,١٠٠,٠٠٠)) مليون نسمة، تحدها كازاخستان من الشمال الغربي، وتركمانستان من الغرب والجنوب الغربي، وأفغانستان من الجنوب، وطاجيكستان من الجنوب الشرقي وقرغيزستان من الشرق[١٣].

ويعني هذا أن كل دول آسيا الوسطى تلتف حولها. ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن تحتل أوزبكستان مكانة مهمة وأن تحظى بأهمية مضاعفة ليس فقط بالنسبة للقوى.

٢) أنها تتحكم ببحر أورال مع كازاخستان[١٤]، وتقع بين نهرين يعتبران من أهم الأنهار في المنطقة هما نهر ((سيرارادريا)) أو ((سيحوون)) كما تسمية كتب التراث العربي، و((أمو داريا)) أو ((جيحون))[١٥].

---

(١٢) د.جعفر عبد الرزاق، الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى والاستقطاب الدولي ، مجلة الفكر الجديد، العدد (٥)، السنة الثانية ، آذار ١٩٩٣، ص٢٤ .

(١٣) عبد الناصر محمد، أوزبكستان وصفحات بين العلمانيه والإسلامية، مجلة الجندي المسلم، العدد ١١٢، ٢٠٠٤/٨/١، ص٤٥

(١٤) مصطفى الطحان، جمهورية أوزبكستان الإتحادية ، موقع الكتروني: www.awaifo.net .

(١٥) المصدر السابق، ص٤٥.

٣) ألتركيبه السكانية فيها تركيبه معقدة، وهذه ألتركيبه لاشك وإنها تؤثر على السياسة الأوزبكية على الصعيد الإقليمي من ناحية، وتجعلها محط اهتمام القوى الدولية التي لها مصالح في المنطقة من ناحية أخرى.

فعدد سكانها يبلغ ما يقرب من (٢٥) مليون نسمة، وهو الأكثر مقارنة بدول أسيا الوسطى المجاورة لها. يشكل المسلمون فيها نسبة (٨٨-٩٠%) ويتوزع السكان فيها على (٢٢) قومية يشكل الأوزبك أغلبهم (٧١%)، ثم الروس (٩%)[١٦]، ويشكل الطاجيك (٤,٧%) والتتار (٣,٣١%)، والقوازق (٤,١%)[١٧]. والمهم أيضا هو أن لأوزبكستان امتدادات عرقية خارج حدودها. فالأوزبك يشكلون (٢٥%) من سكان طاجيكستان المجاورة، و(١٤%) من سكان قرغيزستان، و(١٠%) من سكان تركمانستان.و(٢,٥%) من سكان كازاخستان، وحوالي (١١%) من سكان أفغانستان[١٨]. أن وجود الأوزبك يمتد إلى كل الدول المحيطة بها من أفغانستان إلى حدود الصين، وهناك من يشير إلى أن عددهم يصل إلى ما يقارب من النصف من عدد شعوب المنطقة مجتمعة مما يجعل هذه الدولة تمثل الموقع الديمغرافي ألاثني الأول في أسيا الوسطى[١٩].

٤) في أوزبكستان يوجد كميات كبيرة من البترول والغاز إضافة إلى كميات من خامات الفحم والنحاس والحديد والقطن، وهي الأولى في أنتاج القطن بالنسبة لدول المنطقة، وتأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، كما يوجد فيها قطاع صناعي ضخم يشمل الصناعات الثقيلة وصناعات الحديد الصلب، والجرارات الزراعية وغيرها، إضافة إلى الصناعات الكيماوية[٢٠]. وإضافة لما ذكر في أعلا، تعد أوزبكستان الدولة الرابعة في مخزون الذهب، والسابعة في استخراجه على مستوى العالم، كما أنها تمثل المرتبة الرابعة في استخراج اليورانيوم وتطويره[٢١]. وقد ساعد ذلك إضافة إلى الموقع لان تكون أوزبكستان ميدان للتنافس الدولي، والذي ساعد على وجودة النظام الأوزبكي انطلاقا من اعتقاده إن أوزبكستان يمكن أن تلعب في ضوء الحقائق في أعلاه،

---

(١٦) ماجد عبد الله، انخراط كامل في الحلف الأمريكي، أوزبكستان، إمبراطورية كريموف العظمى. موقع الكتروني: www.Intiqad.com

(١٧) عبدا لناصر محمد ، سبق ذكره ، ص٤٤

(١٨) المصدر السابق.

(١٩) مصطفى الطحان، سبق ذكره.

(٢٠) نفسه.

(٢١) عبد الناصر محمد ، سبق ذكره ، ص٤٥

دوراً اقتصاديا مهما في المنطقة من خلال الاعتماد على الغرب في هذا المجال وفتح الباب للاستثمار الأجنبي وتلقي المساعدات وغيرها.

٥) يبدو أن المشهد السياسي في أوزبكستان معقد للغاية، فالحياة السياسية في أوزبكستان يسيطر عليها الحزب الديمقراطي (الشيوعي) سابقاً، وهو الحزب الحاكم ويقوده الرئيس الحالي ((إسلام كريموف)) الذي يسعى إلى تبني النموذج العلماني والذي يقف بشدة ضد تنامي الحركة الإسلامية الناهضة فيها ويزداد المشهد تعقيداً مع وجود الكثير من الأحزاب وغالبيتها محظورة. مثل حزب الجماعة الإسلامية الأوزبكية الذي يخضع لمراقبة شديدة من قبل الحكومة، ويعارض الشيوعية بقوة، وينتهج النهج السلفي، وحزب ((أرك)) الحرية، وهو منافس قوي للحزب الديمقراطي، وحزب التحرير الإسلامي المحظور الذي يحظى بشعبية كبيرة ويعمل على إقامة دولة الخلافة، وحزب النهضة الإصلاحية[٢٢].

وإزاء هذا الواقع فقد وجد كريموف أن التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية سيحقق له بعض طموحاته سيما تلك المتعلقة بتثبيت سلطته والقضاء على الحركات الإصلاحية والتي غالباً ما كانت تنطلق من أفغانستان للقيام بعمليات مسلحة في الأراضي الأوزبكية. وهو الأمر الذي دفع كريموف أيضاً إلى تحديد نوع السياسة التي ينبغي إتباعها والتي حددها في كتابه ((أوزبكستان على طريق تعميق الإصلاحات الاقتصادية ١٩٩٦)) وفيه لخص الهدف النهائي لأوزبكستان "في بناء دولة قانون، وديمقراطية، ومجتمع علماني، وسياسة خارجية متفتحة"[٢٣] بيد أن الكثير من ذلك لم يتحقق بسبب فرض سيطرة الدولة على الحياة السياسية والاقتصادية، وعدم القدرة على تأمين مستلزمات التطور الداخلي، وكذلك عدم القدرة على تلبية متطلبات الضغوط الخارجية المتمثلة في فرض الإصلاح، وتعزيز الممارسة الديمقراطية لاسيما في الأونه الأخيرة وهو الأمر الذي ساعد-ضمن أسباب أخرى-على تردي العلاقات بين طشقند وواشنطن وجعل المنطقة تشهد تحركات ملحوظة من قبل القوى الدولية التي لها مصالح في المنطقة كما سيتضح لاحقا.

٦) لعبت أوزبكستان دورا مهماً وربما متميزاً في منطقة أسيا الوسطى عموماً وهو ما سنشير إلية لاحقا. وزادت أهمية هذا الدور بعد الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد أفغانستان كما أسلفنا، وفي حينها قدمت أوزبكستان قواعد

---

(٢٢) نفسه ص٤٥، كذلك حسن الحسن، أفاق الصراع السياسي في أوزبكستان وأسيا الوسطى، ٢٠٠٥/٥، موقع الكتروني : www.alokab.com

(٢٣) ماجد عبد الله، سبق ذكره.

ومجالات جوية لقوات التحالف. ففي مدينة ((تيرميز)) على الحدود الجنوبية تم نشر (٢٠٠) جندي ألماني، إضافة إلى المئات من الجنود الأمريكان في قاعدة (كارشي- كي ٢) (خان آباد). هذه التطورات وجدت صداها لدى القوى الأخرى، كروسيا والصين على سبيل المثال والتي لم تكن ترغب في رؤية ووجود قواعد عسكرية في مناطق مجاورة لهما وهو أمر طبيعي في ظل التنافس الموجود في هذه المنطقة.

وإذا كان الرئيس كريموف قد ظل وإلى وقت طويل نوعاً ما حليفاً للغرب، وإذا كانت سياسته قد أثارت مخاوف العديد من القوى الدولية وجعلت المنطقة تعيش أوضاعاً غير مستقرة، إلا أن الأمور ما لبثت وان تغيرت في الآونة الأخيرة بعد ما شعر كريموف بوجود مساعي أمريكية لممارسة المزيد من التدخل في الشؤون الداخلية وحتى مساعي لتغير النظام في أوزبكستان، مما دفعه للطلب من جميع القوات الأمريكية بمغادرة البلاد. وهو الأمر الذي كان مفاجئا للعديد من المراقبين والمهتمين في الشؤون الدولية كما انه أثار العديد من التساؤلات حول الأسباب الحقيقية وراء ذلك، وما يمكن أن تعكسه تلك التطورات على التنافس الدولي في المنطقة عموماً وفي أوزبكستان خصوصاً وهو ما سنحاول توضيحه لاحقاً.

٣- التحرك الروسي في أسيا الوسطى :

بعد حكم مستبد دام طويلاً، فقدت روسيا ذلك المجال الحيوي الذي أحاطت به نفسها طيلة الحقبة السوفيتية لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. ولأجل تأكيد حضورها في الدول التي استقلت عنها ومن ضمنها دول أسيا الوسطى من ناحية، والمحافظة على نفوذها في تلك الدول عموماً من ناحية أخرى. وفي ظل اشتداد حدة التنافس الدولي في المنطقة، فقد سارعت روسيا إلى القيام ببعض الخطوات المهمة لتأكيد ذلك الحضور وللحيلولة دون تغلغل النفوذ الأمريكي والغربي عموماً ومنها:

(١) العمل من خلال رابطه الدول المستقلة وتنشيط دورها.

(٢) تفعيل منظمة شنغهاي.

(٣) تعزيز التعاون المشترك مع الصين.

٣- ١ : العمل من خلال رابطة الدول المستقلة :

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي سارعت (١٥) جمهورية سابقة إلى إعلان استقلالها وبعد تشكيل ما يسمى (بالفيدرالية الروسية) شكلت روسيا بعدها ما يعرف بـ(رابطة الدول المستقلة) التي ضمت (١٢) دوله. (روسيا، أوكرانيا، بيلاروسيا، أرمينيا، جورجيا، أذربيجان، كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، قرغيزيا، طاجيكستان، مولدا فيا).

كانت روسيا على ما يبدو، تعتقد إن إنشاء تلك الرابطة سيمكنها من تحقيق أهدافها تلك، ويجعلها تتبوأ الموقع الذي ترغب في احتلاله، وهو ممارسة دور المهيمن، خاصة وإن هناك الكثير من المصالح المشتركة أولاً، ومع وجود الكثير من الحقائق الجغرافية والاقتصادية والسكانية المعروفة والتي لا يتسع المجال لذكرها ثانياً. بيد أن الملاحظ أن روسيا، لم تتمكن-على الأقل في البداية-من بلوغ أهدافها وخاصة إذا ما علمنا بأن العديد من دول الرابطة ومنها بعض دول أسيا الوسطى أبدت رغبتها في التوجه نحو الغرب. وهو ما حصل لاحقا. الأمر الذي أضعف من الدور الروسي فيها، وفي موقعها في دول الرابطة عموما، وحتى إلى توجيه الكثير من الانتقادات إلى السياسة الروسية في تعاملها مع الدول المعنية ومنها[٢٤]:

١- أن روسيا لم يكن بمقدورها تأمين ما يتطلبه تطوير تلك الدول ومساعدتها، مما دفع البعض منها في أسيا الوسطى وغيرها، إلى اللجوء للغرب والبحث عن المساعدات سيما وإن خروجها من الفلك السوفيتي واستقلالها لاحقاً تزامن مع وجود مشاكل كثيرة عانت منها تلك الدول.

٢- إن روسيا لم تكن جادة أو متحمسة لفكرة الكومنولث وهو ما عبرت عنه بعض دول الرابطة من خلال إدعائها بأن روسيا لم تخفي سعيها إلى تجزئة الدول المستقلة حديثاً. فهي-على سبيل المثال-دعمت استقلال (أبخازيا) عن جورجيا وإقليم (ترانديستان) عن مولدا فيا، إضافة إلى أنها وقفت إلى جانب أرمينيا ضد أذربيجان في صراعها على (ناغورني كارباخ). والاهم إن كازاخستان عمدت إلى نقل عاصمتها من جنوب البلاد إلى شمالها تخوفاً من وجود تطلعات روسية لسلخ الشمال حيث الغالبية الروسية وتركز الثروة هناك[٢٥].

٣- إخفاق روسيا في معالجة المعضلات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، التي تعاني منها الكثير من دول الرابطة[٢٦]. الأمر الذي أو جد بيئة ملائمة لتقبل تغول الولايات المتحدة في أسيا الوسطى والقوقاز وهو ما تحقق بسهولة سيما بعد الحرب في أفغانستان[٢٧].

٤- رغم أن روسيا كانت مدركة لمواطن الضعف والخلل في دول الرابطة، ورغم أنها تقدمت بالعديد من المبادرات بغية تنظيم وتعزيز التعاون الاقتصادي

---

(٢٤) د.هاني شادي ، مستقبل رابطة الدول المستقلة ، صحيفة الوطن العمانية ، العدد [illegible] ٢٠٠٥/٤/١ ، ص٧

(٢٥) موقع الكتروني: http//science.arabhs.com

(٢٦) ايرول كارابل ، المشاكل القومية في القفقاس ، موقع الكتروني: www.kafkas.org.tr

(٢٧) فالح حسن، جورجيا وحلفائها، نحو إقامة محور مناوئ لروسيا، صحيفة عمان، العدد [illegible] ٢٠٠٥/١٢/٢، ص١٨

والسياسي والعسكري بين الجمهوريات السابقة، إلا أن جهودها تلك لم تكلل بالنجاح الذي يصل إلى مستوى طموحها.

٥- إضافة لما سبق، فإن هناك الكثير من المؤشرات التي توحي بأن العديد من دول ألرابطه كانت تحبذ إتباع سياسات بعيدة عن موسكو، وعن وجود رغبة في تشكيل محور يهدف إلى الحيلولة دون خضوع بعض دول الرابطة للنفوذ الروسي. وهو ما عبرت عنه جورجيا-على سبيل المثال-في الفترة الأخيرة (تشرين الثاني-٢٠٠٥) سيما بعد أن اتهمت روسيا الرئيس الجو رجي (ميخائيل ساكشفيلي) بالعمل على تضييق النفوذ الروسي في القوقاز. وتحدثت بعض المصادر الصحفية عن أن المحور سيضم بالإضافة إلى جورجيا وأوكرانيا كلاً من مولدا فيا ودول البلطيق الثلاث سيما وإن هذه الدول تسعى للاندماج بالغرب والانضمام لحلف الناتو ودول الإتحاد الأوربي. وفي السياق ذاته عبرت جورجيا عن رغبتها في سحب القاعدتين العسكريين الروسيين من أراضيها. ففي تصريح له بتاريخ (٢٥/١١/٢٠٠٥) ذكر رئيس الوزراء الجورجي (زوراب نوجايديلي) في مؤتمر صحفي له في العاصمة الروسية ((إن توقيع اتفاقية سحب القاعدتين العسكريتين الروسيتين من أراضي جورجيا ستخفف التوتر بين البلدين))[٢٨] وشدد في الوقت ذاته على أن ((جورجيا لا ترغب بوجود قواعد أجنبية لأي دولة على أراضيها))[٢٩]، والاهم أن جورجيا طرحت مسالة جدوى بقائها في رابطة الدول المستقلة إذا كانت القضايا-من وجهة نظرها- تسوى بضغط من روسيا، وإنها-الرابطة-استنفذت ككيان جماعي[٣٠] وتشاطر أوكرانيا كذلك جورجيا في بعض توجهاتها، فقد أستضاف الرئيس الأوكراني ((فيكتور بوتشنكو)) بداية شهر ((كانون الأول ٢٠٠٥)) قادة ثماني دول من الكتلة السوفيتية السابقة للتمهيد لإطلاق مجموعة إقليمية تهدف إلى دفع الديمقراطية في البلدان المعنية. وأطلق على المبادرة مجموعة (الخيار الديمقراطي). ومن وجهة نظرة، فإن المبادرة ستساعد الدول في المنطقة في جهودهم المشتركة الهادفة إلى تعزيز التعاون الإقليمي، وإعطاء دفع للعملية الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان. وقد رحبت الولايات المتحدة بهذه المبادرة[٣١] وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات بين روسيا وأوكرانيا تشهد في الوقت الحاضر حاله من التجاذب الناتج عن سعي

---

(٢٨) نقلاً عن صحيفة عُمان، العدد ٨٩٤٣ . ٢٠٠٥/١١/٢٦ ، ص١١

(٢٩) نفسه ، ص١٣

(٣٠) نفسه ، ص١٣

(٣١) فالح حسن ، جورجيا وحلفائها ....، سبق ذكره ، ص١٨

أوكرانيا للإنضمام إلى الاتحاد الأوربي وحلف الناتو، الأمر الذي تعارضه روسيا ضمناً وتحاول الضغط على الجانب الأوكراني للتراجع عن ذلك[٣٢].
وقد أوضحت روسيا في أكثر من مناسبة أنها ستعيد النظر في علاقاتها مع أي جمهورية سوفيتية سابقة تنظم إلى حلف الناتو، كما إنها لم تخفي قلقها من خطط توسيع الحلف والتي لم تتردد في وصفها بالعدوانية.

٦- يشير البعض كذلك، إلى أن أحياء هذه الرابطة يتطلب وجود مشروع جيو سياسي جديد يكون قادراً على منافسة المشروع الأوربي من ناحية، وقادرا على جذب وإغراء الجمهوريات السابقة من ناحية أخرى. بيد أن تلك الطموحات تصطدم ببعض المعوقات منها أن روسيا غير قادرة على وضع تلك الجمهوريات تحت رقابتها لافتقارها للموارد المادية والاراده السياسية القادرة على تحقيق ذلك الهدف[٣٣].
ومع الاعتراف بصحة ما ذكر في أعلاه، إلا أن واقع الأمر يشير إلى أن روسيا ما تزال تؤكد حضورها في دول الرابطة عموماً رغم التصدع الذي طرأ على علاقاتها مع العديد من دول المنظمة. كما أنها ما تزال تسعى للحفاظ على مركزها كقوة عظمى بعد أن فقدت سيطرتها على دول البلطيق. أو على الأقل فقدت تأثيرها السابق. وعليه وبدفع من روسيا ، لم يكن من قبيل المصادفة أن يناقش زعماء الدول الأعضاء في الرابطة في قمتها التي عقدت في ((قازان)) في "٢٦/أب/٢٠٠٥" كل القضايا المتعلقة بإصلاح وتحسين عمل هيئات الرابطة وتطوير سبل التعاون المتبادل المتعدد الجوانب، وتحديد برامج عمل للأعوام القادمة لا سيما تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والتعاون العسكري، والحدود وغيرها[٣٤].
من ناحية أخرى ومع الاعتراف أيضا برغبة بعض دول الرابطة بالتوجه نحو الغرب والابتعاد عن روسيا، إلا أن الأخيرة ما تزال تسعى إلى تثبيت وجودها في المنطقة بشكل أكثر فاعلية، وهي حاضرة في خططها الإستراتيجية ، وتحتل موقعاً بارزاً في سياستها الخارجية لسبب واضح ومعروف يتلخص في أن أغلب تلك الدول تعتبر بمثابة حدود أمنة لروسيا وبالتالي فإن ما يجري فيها من أحداث لابد وان يؤثر على الأمن الروسي سواء أكان ذلك في أسيا الوسطى أو بعض

---

(٣٢) نقلاً عن صحيفة عُمان، العدد ٨٩٥٧، ٢٠٠٥/١٢/١٠ ، ص١٣
(٣٣) سعد طانيوس، رابطة الدول المستقلة، الانهيار أو التغيير، صحيفة عمان، العدد [illegible] ٢٠٠٥/٨/٢٩، ص١٤ .
(٣٤) ميخائيل كافيين ، من السابق لأوانه دفن رابطة الدول المستقلة ، صحيفة الوطن العمانية، العدد ١٨١١ ، ٢٠٠٥/٩/١٤ ، ص٧

دول القوقاز أو غيرها. فأسيا الوسطى على سبيل المثال-ما تزال روسيا تنظر إليها على إنها جزء من مناطق نفوذها، وهي علاوة على ذلك فهي مورد للخامات الرخيصة التي تزخر بها تلك الدول[٣٥] وهو ما يفسر سعيها في الحفاظ على مواقعها فيها إضافة إلى جنوب القوقاز من خلال قواعدها المتبقية في أرمينيا أو جورجيا[٣٦] ثم أن روسيا ما تزال تنظر إلى التحركات الأمريكية في المنطقة بحذر شديد وترقب، وهي تسعى إلى إعاقة الخطط الأمريكية الرامية إلى أبعادها من الجزء الجنوبي من المساحة السوفيتية السابقة. وهي في ذلك تعتمد على وسائل عديدة نذكر منها:

١) على ما يبدو فإن روسيا تتجنب أسلوب المجابهة المباشرة مفضلة بذلك الأساليب الدبلوماسية الهادئة[٣٧] ورغم بعض الإخفاقات السابقة، إلا أن روسيا حققت-في تقديرنا-بعض النجاحات من خلال إحياء (معاهدة الأمن الجماعي، ١٩٩٢/٥/١٥)، أو من خلال تعزيز دور منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي كما سنذكر لاحقاً.

٢) روسيا كانت وما تزال تعارض ما يسمى بـ(تصدير الديمقراطية) إلى الدول المجاورة لها، وهي غالباً ما توجه الاتهامات للاداره الأمريكية لتدخلها في شؤون هذه الدولة وسعيها إلى فرض النموذج الأمريكي عليها وهي ترفض بشدة ما يسمى بـ(دمقرطة) المجال السوفيتي بالقوة[٣٨] وهذا ينطبق على دول أسيا الوسطى التي زادت فيها محاولات التدخل الأمريكي.

٣) لم تتردد موسكو في الإعلان عن موقفها الصريح في الكثير من الأحداث التي شهدتها بعض الجمهوريات السابقة. كما هو الحال في بعض (الثورات) التي حصلت في أوكرانيا، وجورجيا، ووصفتها بأنها مؤامرات خارجية موجهة ضد الأنظمة (الدستورية) في تلك الدول. ولم تتردد في الإعلان عن أن ما حصل قد تم بدعم خارجي وبأموال خارجية قدمت للقوى التي استولت على السلطة من خلال الثورات الملونة وبالتالي فإنه يجب الوقوف ضدها. وهي تحذر دائما من حصول ذلك في دول أسيا الوسطى.

---

(٣٥) د.عبد القادر عبد الهادي، روسيا القوقاز، وأسيا الوسطى، سياسة قديمة في وعاء جديد، موقع الكتروني: www.islamonline.net كذلك خالد شمت، اللعبة الكبرى في وادي فرغانه. ٢٥ / ١١ / ٢٠٠١، موقع الكتروني: www.islamonline.net .

(٣٦) د.محمد ذياب ، سبق ذكره، ص٩

(٣٧) د. عبد القادر عبد الهادي، سبق ذكره

(٣٨) سعد طانيوس، الصراع الخفي بين موسكو وواشنطن على النفوذ داخل المجال السوفيتي، صحيفة عمان العدد ٨٨٤٩، ٢٤ / ٨ / ٢٠٠٥ ، ص٩

سيما وإنها كانت قد لعبت دور مهماً من خلال تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى قبل الحرب في أفغانستان كما سيتضح لاحقا. ثم أن وجود قواعد عسكرية فيها غالباً ما كان يشكل هاجسا لكل من الصين وروسيا. وقد جاءت أحداث (أنديجان ٢٠٠٥/٥/١٣) لتفتح الباب مجدداً لدخول روسي واضح، وهو ما يشكل في تقديرنا نجاحاً للسياسة الروسية لاستعادة مواقعها بشكل ملحوظ، ولاستعادة الدور الروسي ليس في أوزبكستان فحسب، وإنما في المنطقة عموماً.

فبالإضافة للموقف المساند الصريح للرئيس (كريموف) وشجبها لما حصل من أحداث أعزتها إلى تدخل قوى خارجية، قامت روسيا أيضا بإرسال (٥٠٠) جندي كقوة حماية للرئيس الاوزبكي لإحكام قبضته على تطور الأحداث في حينها سيما بعد أن شعر- كريموف-بوجود رغبة أمريكية للعمل على تغيره[٤١]. وهي خطوة متقدمة لتأكيد الحضور الروسي في المنطقة أعقبتها خطوات أخرى مهمة. ففي (٢٠٠٥/١١/١٤) تم التوقيع على معاهدة التحالف الاستراتيجي التي كان الغرض منها تطوير العلاقات الثنائية بين روسيا وأوزبكستان، ولإقامة علاقات متميزة في مختلف المجالات وليكون لروسيا دورا مهم في المنطقة، فقد وصف الرئيس الأوزبكي هذه المعاهدة بقوله((إن من شأن هذه المعاهدة تعزيز مواقع روسيا في أسيا الوسطى)[٤٢]، وأضاف كذلك (إن أوزبكستان حددت خيارها بإقامة علاقات إستراتيجية مع روسيا)[٤٣] وفي هذا إشارة واضحة إلى رغبة كريموف في الابتعاد عن الولايات المتحدة من ناحية، والى تأكيد الدور الروسي في المنطقة من ناحية أخرى، سيما بعد أن أدركت الأطراف المعنية أن الولايات المتحدة قد حققت بعض النجاحات في المنطقة في الفترة السابقة وهو ما أثار قلقها.

إن تتبع الأحداث في المنطقة عموماً، يشير إلى أن هذه المعاهدة جاءت في وقت أضحت فيه طشقند تتعرض لضغوط كبيرة من قبل الغرب وصلت إلى حد مطالبة أعضاء الكونغرس الأمريكي بفرض عقوبات على أوزبكستان ورفع دعوى ضد الرئيس كريموف في المحافل الدولية.

وفي تقديرنا يبدوا أن المعاهدة جاءت لتدلل على التقارب الذي حصل في الآونة الأخيرة بين موسكو وبين طشقند وسعي الأخيرة للابتعاد تدريجياً عن الولايات المتحدة لأسباب سنذكرها لاحقاً.

كما أنها اعتبرت امتدادا طبيعياً لمعاهدة الشراكة الإستراتيجية الموقعة بينهما في ١٦/ حزيران/٢٠٠٤ والتي أرست أسس توطيد التعاون بين البلدين لاسيما بعد أن

---

(٤١) حسن الحسن ، سبق ذكره .

(٤٢) نقلا عن وكالة أبناء البحرين في ١٤ / ١١ / ٢٠٠٥

(٤٣) نفسه.

شعر الزعيم الأوزبكي بوجود محاولات أمريكية تستهدف تغيير النظام في أسيا الوسطى من خلال دعم بعض قوى التغير في تلك الدول ولأسباب معروفة.

لقد نصت المعاهدة الأخيرة (٢٠٠٥/١١/١٤) في بنودها على أمور كثيرة ومهمة توحي بوجود مخاوف للأطراف المعنية من تهديدات خارجية، وإنه يجب التصدي لها بقوة. كما أنها تدفع للاعتقاد بوجود قناعة أكيدة للأطراف المعنية بضرورة التعاون المشترك في مختلف المجالات. ويتضح ذلك من خلال ما ورد فيها من بنود ومنها[٤٤]:

(١) أنه في حال تعرض روسيا أو أوزبكستان للعدوان من قبل أي دولة أخرى، يعتبر ذلك عدواناً على كلتا الدولتين.

(٢) سمحت المعاهدة لكل من الجانبين استخدام المنشات العسكرية في أراضي الدولة الأخرى.

(٣) تتعاون الدولتان بموجب المعاهدة في تحديث وإصلاح القوات المسلحة وتزويدها بالسلاح والمعدات العسكرية الحديثة.

(٤) نصت المعاهدة أيضاً على تنسيق جهود الدولتين وتوحيدها في التصدي لتهديد الإرهاب الدولي، ولانتشار أسلحة الدمار الشامل، وللتجارة غير المشروعة للمخدرات هذا بالإضافة إلى تعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

ومن الواضح أن بنود المعاهدة تتيح لروسيا للعب دور أكبر في المنطقة سيما البند الأول، والثاني منها، وهو يؤكد ما سبق وأن قلناه، بأن روسيا تطمح في تأكيد حضورها أولاً وفي منافسة الوجود الغربي بشكل أكثر فاعلية ثانياً.

٣-٢: منظمة شنغهاي:

سعت روسيا كذلك إلى تأكيد حضورها في أسيا الوسطى من خلال منظمة شنغهاي التي تضم بالإضافة إلى روسيا والصين كل من كازاخستان، وطاجيكستان وأوزبكستان، وقرغيزيا، ورغم أن المتداول أن المنظمة أنشئت لحل النزعات الحدودية بين الدول الأعضاء سيما بين الصين وبين الدول التي ظهرت إلى جوارها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إلا أن واقع الأمر يشير إلى أن أهداف المنظمة كانت أبعد من ذلك ومنها:

١- محاربة الإرهاب والنزعات الانفصالية في المنطقة.

٢- تعزيز أوجه التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول المنطقة.

٣- الوقوف بوجه الحركات الإسلامية الكثيرة التي ظهرت في المنطقة والقضاء عليها لما تشكله من خطر على الأوضاع القائمة في تلك الدول.

---

(٤٤) فالح حسن،تحالف عسكري بين روسيا وأوزبكستان،صحيفة عمان، العدد [illegible] ٢٠٠٥/١١/١٤، ص١٥ .

٤- منافسة السياسة الأمريكية في المنطقة والحد في نفوذها وتغلغلها في هذه الدول.

٥- العمل من خلال المنظمة على إيجاد عالم متعدد الأقطاب للحيلولة دون أن تكون الولايات المتحدة هي القطب الأوحد في العالم سيما في الفترة ما بعد الحرب الباردة.

٦- السعي إلى استغلال ثروات المنطقة من خلال التعاون المشترك بين الدول الأعضاء وحرمان الأطراف الدولية الأخرى منها في ظل حقيقة أن دول المنظمة هي المعنية بذلك قبل غيرها.

ولعل مقارعة النفوذ الغربي يأتي في مقدمة أولويات المنظمة مما يدفع للاعتقاد بأن المنظمة يمكن أن تشكل تحدياً مباشراً للتحرك الأمريكي في المنطقة والذي بات ملحوظاً في أعقاب أحداث أيلول سبتمبر ٢٠٠١، وظهر بشكل أكثر وضوحاً لاحقاً تحت دعاوى تسريع وتائر الإصلاح ونشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان الخ[٤٥] وهو ما عبرت عنة المنظمة في العديد من المناسبات واللقاءات وتجسد هذا بشكل واضح في (٢٠٠٥/٧/٥) حينما طلبت روسيا والصين من الولايات المتحدة أن تحدد موعد لانسحاب قواتها من القواعد العسكرية المتواجدة فيها. الأمر الذي أثار غضبا أمريكا وأوربيا ظهر واضحاً في وسائل الأعلام التي اتهمت روسيا والصين بدعم هذه الدول وتحريضها على إزالة القواعد العسكرية الأمريكية وغيرها.

وفي اجتماع دول المنظمة المشار إلية أبدى الرئيس الروس ((فلاديمير بوتين)) والرئيس الصيني ((هوجينتاو)) معارضتهما لأي مساع لفرض دول هيمنتها الأحادية الجانب في الشؤون العالمية. كما عبر أعضاء المنظمة صراحة عن استيائهم من الوجود الأمريكي المتنامي في المنطقة، وانتقدوا محاولات قوى أجنبية كما سموها لزعزعة استقرار المنطقة الغنية بالنفط والغاز. وفي البيان المشترك الذي صدر في حينها ركزت مجموعة شنغهاي على مكافحة التطرف في أسيا الوسطى ووجهت في الوقت ذاته انتقادات للقوات الغربية لإدانتها لبعض أنظمة أسيا الوسطى باستخدام أساليب قمعية ضد المعارضة خاصة وأن كل من روسيا والصين كانت مؤيدة للإجراءات التي أتخذها الرئيس الأوزبكي (إسلام كريموف) في مواجهة أحداث أنديجان في حين وقفت الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي موقف مناهض له. ويأتي هذا الاهتمام الملحوظ لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها إيصال رسالة للولايات المتحدة بأن المنطقة ما تزال تعتبر منطقة نفوذ روسية وصينية. وإن دول أسيا الوسطى تمثل أهمية خاصة بسبب موقعها القريب من أفغانستان، ومجاورتها لكل

---

(٤٥) قاسم مكي ، تكتل شنغهاي يمدد نفوذه ، تقرير ترجم ومنقول عن الوشنطن بوست ، صحيفة عمان ، العدد ٨٨٤٨ ، ٢٠٠٥/٨/٢٣ ، ص٦

من الصين وروسيا، ثم أن التواجد الأمريكي المكثف فيها يشكل خطراً واضحاً على أمن الدول المعنية.

٣-٣ : تعزيز التعاون المشترك بين الصين وبين روسيا:

يأتي تعزيز التعاون الثنائي بين روسيا والصين في إطار محاولة كل منهما للعمل معاً من أجل مواجهة النفوذ الأمريكي من ناحية، ومن أجل مواجهة التحديات المشتركة من ناحية أخرى وهي كثيرة.

وقد تمكنت موسكو وبكين من قطع أشواط مهمة في هذا الميدان. ففي مطلع عام ١٩٩٢ تمكنا بعد مشاورات متواصلة من حل معظم المشكلات الحدودية بينهما البالغ طولها (٤٣٠٠كم) وهو ما يدلل على وجود تقدم ملحوظ على مستوى التعاون الثنائي بينهما ورغبة الأطراف المعنية في تذليل كل ما يمكن أن يعوق مسيرة ذلك التعاون.

وفي عام١٩٩٦ صدر ما يسمى بإعلان بكين الذي مثل أساساً متينا لإقامة علاقات راسخة بين البلدين، وأعقب ذلك في عام ١٩٩٧ عقد اتفاقية للحد من قوات الحدود بين الدولتين[٤٦] ثم حدث التطور الأبرز في علاقات موسكو وبكين في ٢٠٠١/٧/١٦ عندما وقعت روسيا الاتحادية والصين الشعبية معاهدة للصداقة والتعاون مدتها عشرون عاماً وهي الأولى من نوعها بين البلدين منذ عام ١٩٥٠[٤٧].

وقد دللت التدريبات العسكرية المشتركة خلال الفترة (١٨ ولغاية ٢٥ آب ٢٠٠٥) والتي أطلقت عليها أسم مهمة السلام (٢٠٠٥) على عمق الروابط ومستوى العلاقات بين الدولتين والتي كان القصد منها تحقيق جملة من الأهداف المهمة ومنها[٤٨]:

(١) مجابهة المخطط الأمريكي المتعلق بتوسيع حلف شمال الأطلسي باتجاه الشرق وصولاً إلى حدود روسيا لتطويقها من ناحية، ولترسيخ مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة على مستوى العالم من ناحية أخرى وهو الذي يتطلب استكماله توغل واشنطن في منطقة القوقاز وأسيا الوسطى. والذي كان موضع إدراك واهتمام من قبل موسكو وبكين.

---

(٤٦) أحمد منيسي ، أسس العلاقات الصينية الروسية، صحيفة عمان، العدد ٨٨٥٨، ٢٠٠٥/٩/٣، ص٩.

(٤٧) د.عماد جاد ، التداعيات الإقليمية والدولية للعلاقات بين أكبر قوتين أسيوتين، صحيفة عمان، العدد ٨٨٥٨، ٢٠٠٥/٩/٣ ، ص٩ .

(٤٨) أحمد السيد تركي ، تحالف استراتيجي بين موسكو وبكين، الفرص والمعوقات، صحيفة عمان، العدد ٨٨٥٨ ، ٢٠٠٥/٩/٣ ، ص٩ .

(٢) التأكيد على السيادة المطلقة للصين في منطقة مضيق تايوان وسط معلومات تنبئي بوجود بوادر لإنشاء تحالف ثلاثي يضم كل من أمريكا واليابان وتايوان يتم تشكيلة في أسيا والباسفيك.

(٣) السعي إلى رؤية نظام دولي جديد متعدد القطبية تلعب فيه الأمم المتحدة الدور الأساسي في حفظ السلم والأمن والدوليين يكون بديلاً عن نظام أحادي القطبية تنفرد فيه الولايات المتحدة والذي كان من أهم نتائجه فرض التصورات الأمريكية على السياسة العالمية وفي إدارة تفاعلاتها[٤٩].

ويتمتع موضوع إقامة نظام دولي متعدد القطبية بأهمية بالغة وملحوظة في توجهات كل من الرئيس الصيني والرئيس الروسي، وكلاهما يتبنيان إقامة مثل ذلك النظام. ويرفضان في الوقت ذاته إنفراد الولايات المتحدة بالسياسة الدولية، ويؤكدان على ضرورة تشكيل نظام عالمي يتسم بالعقلانية والعدالة، واحترام القانون الدولي، وفي هذا أشارة واضحة للولايات المتحدة.

(٤) سعي روسيا إلى تأكيد حضورها إقليما ودولياً سيما منذ مجيء بوتين إلى السلطة وبعد أن وجدت روسيا نفسها أنها في طريقها لخسران الكثير من مواقعها في أسيا الوسطى وغيرها، ويتزامن ذلك مع وجود سعي صيني حثيث لفرض الذات كقوة كبرى تمتلك بعض من مقدرات القوى العظمى. وعليه فإن التعاون الروسي- الصيني. يمكنه أن يفعل الكثير من أجل حماية مصالح البلدين ومواجهة السياسة الأمريكية[٥٠].

(٥) يمكن القول كذلك، إن إدارك المخاطر المشتركة التي تواجه البلدين، ساعد على إيجاد روئ مشتركة لما ينبغي القيام به سيما وإن هناك تصاعد في التوتر في منطقة شرق ووسط أسيا، هناك حركات انفصالية، وهناك تدخلات دولية واضحة.

وباختصار، فقد وجدت روسيا أن التعاون مع الصين وبكثافة يساعدها على منافسة الوجود الأمريكي، وأبدت الصين رغبتها في ذلك أيضاً. ويبدوا في تقديرنا أن الوجود الأمريكي في أسيا الوسطى كان-ضمن أمور أخرى-من أهم دوافع التقارب الصيني- الروسي. خاصة وإن الولايات المتحدة تمكنت من تعزيز وجودها في المنطقة سيما بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ كما أسلفنا سواء من خلال القواعد العسكرية، أو من خلال الوسائل الأخرى التي كانت وما تزال تعتمدها للتأثير في المنطقة.

---

(٤٩) أحمد سيد أحمد ، دوافع وتداعيات التقارب الصيني – الروسي ، صحيفة عمان ، عدد ٨٨٥٨ ، ٢٠٠٥/٩/٣ ، ص١٠

(٥٠) د.عماد جاد، سبق ذكره، ص٩ .

٤-أسيا الوسطى في المنظور الأمريكي:

ابتداء لابد من القول أن تفكك الاتحاد السوفيتي أوجد فراغا سياسيا واضحا في المنطقة سرعان ما هرعت القوى الدولية والإقليمية إلى ملئه، سيما وإن ذلك تزامن تقريبا مع الإعلان عن بداية تشكيل ما سمي في حينه بـ(النظام الدولي الجديد) الذي روجت له في حينها الولايات المتحدة الأمريكية والذي كان الغرض منه فرض الهيمنة العالمية وجعل العالم يعيش في ظل القطب الأوحد.

ولإدراك الولايات المتحدة الأمريكية لأهمية المنطقة التي كانت تشكل سابقاً الإتحاد السوفيتي، وما يمكن أن يشكله وجود فراغ سياسي أو أيدلوجي على تطلعاتها المستقبلية، فقد وجدت إنه ليس بالإمكان ترك هذه المنطقة عرضة لتدخلات قوى دولية أو إقليمية أياً كانت. هذا في ذات الوقت الذي وجدت فيه أن الضرورة تقضي بالنفاذ إلى هذه المنطقة والهيمنة على مقدراتها وتوجهاتها السياسية سيما وان بعض دولها تملك أسلحة نووية، إضافة إلى الثروة الاقتصادية الهائلة التي تتمتع بها العديد من دول المنطقة. ومن وجهة النظر الأمريكية أن الفرصة أصبحت مواتية فالإمبراطورية الروسية تفككت، ومثلها حصل في يوغسلافيا. وكان هناك نوع من التصور يقوم على (ميلاد عالم جديد) تحكمه شبكة معقدة ومتعددة الأطراف تسمح بتطور القانون الدولي، وتقدم المنظمات العالمية. وإعادة تنظيم العالم وفق أسس أكثر عقلانية، ولم تكن مؤتمرات الأرض والسكان، وإنشاء المحكمة الجنائية، وإقرار حق التدخل الإنساني لإنقاذ شعوب وجماعات عرقية من خطر الإبادة إلا خطوات نحو إيجاد عالم سيختلف عما سبقه، بمعنى_إيجاد عالم سيكون وفق المتصور أكثر ديمقراطية وعدالة ، ويقوم على مبادئ محددة بدلاً من القوة[٥١].

إلا أن جميع ما تقدم، لم يحظى بالقبول لعدد كبير من أركان الإدارة الأمريكية سيما أولئك اللذين تجمعوا في (مشروع القرن الأمريكي الجديد ١٩٩٧) الذي يتركز في جوهرة على أن تقود أمريكا العالم وفق ما تراه وليس وفق ما تنجح في إقناع العالم به من خلال أدوات جماعية[٥٢]. وكما هو معروف فإن هذا المشروع تأسس على مجموعة ممن ينتمون إلى ما يسمى بـ(التيار اليمني الجمهوري) والذي يعتقد

---

(٥١) د.عبد المنعم سعيد، أمريكا والعالم، الحرب الباردة وما بعدها (مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣) ،ص٧١

(٥٢) نفسه ، ص٧١ .

مؤسسوه بضرورة تحقيق السيطرة الأمريكية على العالم[٥٣]. وحتى يتحقق هذا الهدف من وجهة نظرهم، فإنه ينبغي القيام أولاً ببعض الخطوات المهمة والتي منها[٥٤]:

١- ضرورة التغلب على أي تهديد بصورة حاسمة وتحقيق الانتصار.
٢- ضرورة أن تتولى القوى العسكرية الأمريكية زمام مختلف القوى العالمية.
٣- أن تبقي واشنطن على القواعد والتسهيلات العسكرية الحالية للمساهمة في تفويض أية قوة إقليمية مناوئه.
٤- العمل على إضعاف الصين وتغيير نظام الحكم فيها لاحقاً.
٥- بناء نظام عالمي جديد تحت القيادة الأمريكية.
٦- ردع النظم المارقة والخطرة من وجهة النظر الأمريكية.
٧- السيطرة على المناطق المنتجة للبترول.

وعليه فإن التحرك في مناطق الإتحاد السوفيتي وغيرها من مناطق العالم المهمة لم يكن بعيداً عن التصورات السابقة. الأمر الذي تؤكده بعض تقارير وزارة الخارجية الأمريكية ومنها التقرير الذي أصدرته منتصف عام ١٩٩٧ وقدمته للكونغرس الأمريكي، وفيه أشارت إلى أن الولايات المتحدة باعتبارها مستهلك كبيرة للبترول فإن مصلحتها الأكيدة تكمن في تعزيز وتنويع مصادر الطاقة العالمية اللازمة وهوما يشكل أهمية بالغة في المنظور الاقتصاد، وعلى أساس أن ذلك يشكل مصدراً إضافياً للطاقة الصناعية الأمريكية ولشبكات النقل، وأيضاً لإيجاد مناطق بديلة عن الشرق الأوسط الذي يعاني من عدم الاستقرار عموماً.

هذا بالإضافة إلى إيجاد مصادر بديلة تساعد على تنويع مصادر وواردات الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عما يشكله البترول من أهمية على الأمن القومي الأمريكي[٥٥]. وعليه، وبقدر تعلق الأمر بآسيا الوسطى، فإن التحرك في هذه المنطقة يحظى بأهمية مزدوجة لأن الولايات المتحدة-وفق ما جاء في التقرير-يجب أن تحول دون عودة الدول المستقلة للنفوذ الروسي، وان تعمل للحيلولة دون ارتهان ثروات المنطقة بالهيمنة الروسية ولأجل وضع تلك الأفكار موضع التنفيذ فقد لوحظ وجود جهود حثيثة للبحث عن موطئ قدم في أسيا الوسطى، وحتى إلى قاعدة أطلسية يمكن من خلالها النفاذ على الإسلام الأسيوي، وتكون في الوقت ذاته قريبه من ثروات

---

(٥٣) د.محمد إبراهيم بسيوني ، المؤامرة الكبرى ، مخطط تقسيم الوطن العربي بعد العراق (دمشق: دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ ، ص١٨) .
(٥٤) نفسه، ص٢٠ وما بعدها ، كذلك د.عبد المنعم سعيد ، سبق ذكره ، ص٧٢ -٧٣
(٥٥) د.عبد العظيم محمود حنفي ، معادلات جيو ستراتيجية في أسيا الوسطى ٢٠٠٤/٨/١ ، موقع الكتروني : www.alseyassah.com .

المنطقة التي يتقدمها غاز تركمانستان، ونفط بحر قزوين الخ[٥٦]. الأمر الذي دفع (مادلين أولبرايت) آنذاك-نقلاً عن جنرال سوفيتي سابق في المخابرات السوفيتية-لأن تطرح على الرئيس الأوزبكي (إسلام كريموف) إمكانية استقبال قوات ردع دولية تحت مظلة الأطلسي مثلما حصل في البلقان في حال وجود خطر يهددها سواء من أفغانستان أم من إيران. و اعتبرت أولبرايت أن وجود قاعدة لحلف الأطلسي في أوزبكستان يؤمن تقدم حلف الأطلسي شرقاً ويحقق له قواعد وهياكل إرتكازية في آسيا الوسطى يمكن استخدامها ليس ضد إيران وأفغانستان فحسب بل ضد روسيا أيضاً في حال تولى السلطة في موسكو قوى مناهضة للغرب[٥٧].

وعموماً، فقد تمكنت الولايات المتحدة من ترجمة خططها إلى أنماط سلوكية لاحقاً، حيث تمكنت الولايات المتحدة من النفاذ إلى العديد من دول المنطقة وبأساليب مختلفة. ففي عام ١٩٩٧ قام الرئيس الأمريكي (كلينتون) بزيارة لبعض دول المنطقة تمخضت عن عقد مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية. وفي حينها كانت الولايات المتحدة تسعى للحيلولة دون استمرار الصلة بين دول أسيا الوسطى وروسيا وذلك من خلال تقديم المساعدة لتلك الدول في استخراج بترولها. إضافة إلى الغاز الموجود فيها في محاولة لكسر الاحتكار الروسي للطاقة[٥٨]. من ناحية أخرى، سعت الإدارة الأمريكية إلى كسب ولاء حكام جمهوريات أسيا الوسطى بغض النظر عن السياسة التي يتبعها أولئك القادة على الصعيد الداخلي. فالهدف الرئيسي كان منصب في البداية في إزالة النفوذ الروسي والإحلال بدله[٥٩] ثم جاءت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ لتزيد من التدخل الأمريكي في شؤون المنطقة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، واتخذت من تواجدها في أفغانستان محطة للامتداد إلى بقية المناطق المجاورة. كما حصل مع أوزبكستان، وقرغيرستان على سبيل المثال واللتان سمحتا باستخدام مجالهما الجوي والبري لعبور القوات الأمريكية إلى أفغانستان كما أسلفنا. وبعدها أقامت القوات الأمريكية قواعد عسكرية في أوزبكستان (خان آباد) ومثلها في (قرغيزستان) وفي مقابل ذلك قدمت الولايات المتحدة مساعدات مالية لدعم حكومات تلك الدول مما أثار قلق روسيا والصين، وقلق بعض القوى الإقليمية الأخرى. وتزامن ذلك مع التحرك على أذربيجان أيضا الغنية بالنفط والتي تتمتع بأهمية إستراتيجية كبيرة لكل من روسيا

---

(٥٦) موقع الكتروني: http://science.arabhs.com

(٥٧) فهمي هويدي ، أبعد من أفغانستان ، موقع الكتروني : www.arabgate.com

(٥٨) خالد شمت، سبق ذكره.

(٥٩) حسن الحسن ، سبق ذكره.

والصين وإيران كذلك. وكانت الإدارة الأمريكية تطمح في بناء قاعدة عسكرية في أذربيجان لأن ذلك يتيح لها إمكانية السيطرة على أي مواجهة محتملة مع إيران[٦٠].

ولا ننسى أن التوجه الأمريكي تزامن مع تفجير بعض النزاعات العرقية والقومية في بعض المناطق التي كان يتشكل منها الاتحاد السوفيتي السابق في شمال القوقاز وجنوبه وفي بعض جمهوريات أسيا الوسطى الأمر الذي أوجد بيئة مناسبة للتغلغل الأمريكي في المنطقة[٦١]. أو على الأقل أتاح للولايات المتحدة إمكانية التحرك بسهولة. فالنسبة لأذربيجان-وكما ذكرنا في بداية هذه الدراسة-فقد كانت-على سبيل المثال- في خلاف مع روسيا لا سباب ذكرناها، الأمر الذي دفع أذربيجان لإيجاد حليف قوي لها[٦٢].

أضف لذلك وجود خلاف حول بحر قزوين واقتسام ثرواته وهو الذي دفع أذربيجان-ضمن أسباب أخرى-لان تعمق علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع إسرائيل كذلك. الأمر الذي تمخض عنه عقد اتفاقيات مهمة مع الشركات الأمريكية لتنال النصيب الأكبر في استغلال النفط الأذري.

أما في أوزبكستان فمن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد بدأت استعدادها لتقديم مساعدات مادية لدعم بعض البرامج الاقتصادية، والإنسانية فيها، ومارست ضغوطها على دول المجموعة الأوربية لإقناع دول أسيا الوسطى ببرنامج (المشاركة من أجل السلام) ومن خلال الإتحاد الأوربي أيضاً، مارست الولايات المتحدة ضغوطها على أوزبكستان للاقتداء بالنموذج العلماني التركي، وربطت موضوع المساعدات الغربية بمقدار تنفيذ أوزبكستان لرغبات الغرب ، وقد هيأ هذا البرنامج في حينها البنى التحتية لإقامة قواعد عسكرية في أسيا الوسطى بدليل أن الولايات المتحدة تمكنت من إقناع ((إسلام كريموف)) للإنضمام للحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد "الإرهاب" وخلال فترة وجيزة أصبحت القوات الأمريكية قادرة على العمل في قاعدة (كي-٢)، وأعقبها فتح قاعدة جوية في مطار (مناس- ٢٠٠١) في العاصمة القز غيرية وهو ما شكل تحديا لروسيا[٦٣].

---

(٦٠) أريل كوهين ، أنتخابات أذربيجان وصراع المصالح ، نقلا عن الوشنطن بوشت ، تقرير مترجم ، صحيفة عُمان، العدد ٨٩١٠ ، ٢٩ / ١٠ / ٢٠٠٥ ، ص٩

(٦١) د.محمد فرج أبو النور، سبق ذكره ، ص١٧

(٦٢) نفسه، ص١٧.

(٦٣) د.محمد ذياب ، سبق ذكره ، ص١٠ كذلك ، أفريك تومسون ، شهر العسل وثورة الألوان ، صحيفة الوطن القطرية، ١٥ / ٨ / ٢٠٠٥ ، ص٨ .

٤-١ دوافع التقارب الأمريكي-الأوزبكي:

يمكن القول، إنه بالإضافة إلى الخطط التي وضعتها الإدارة الأمريكية للتحرك نحو أسيا الوسطى عموماً، وما رافق ذلك من تحركات على الصعيد الواقع العملي، فإن ثمة دوافع أخرى ساعدت على إيجاد تقارب أمريكي-أوزبكي، يمكن تلخيصها بمايلي:-

١- هناك بعض العوامل الإقليمية والدولية التي لعبت دورها في تعزيز التقارب بين أوزبكستان وبين الولايات المتحدة الأمريكية. فكلاهما كان يشعر بالقلق إزاء ما يدور في أفغانستان حتى قبل أحداث ١١ / أيلول / سبتمبر، وإزاء الخطر الذي كان يمثله نظام طالبان على بعض الدول المجاورة، وزاد هذا القلق بعد أن سيطر نظام طالبان على بعض الأراضي الملاصقة لأوزبكستان في ١٩٩٨. ورافق ذلك حصول تفجيرات في مطلع عام ١٩٩٩ في أوزبكستان وفي حينها وجد الرئيس الأوزبكي إن مصلحته تكمن في العمل على منع مقاتلي الجماعة الإسلامية الأوزبكية من الالتحاق بأفغانستان وهو ما دفعه إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي بدأت أثارة تظهر بوضوح سيما بعد تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا (١٩٩٨). وبعد حادثة تفجير المدمرة (كول) على الشاطئ اليمنية في (تشرين الأول-أكتوبر ٢٠٠٠)[٦٤] وبعدها أصبحت أوزبكستان حليفاً قوياً للولايات المتحدة. وتعمقت الروابط بينهما بعد تشكيل لجنة أوزبكية -أمريكية مشتركة عام (٢٠٠٠).

وفي حينها أبدى الرئيس الأوزبكي استعداده لتطوير هذا التعاون بعد أن وجد رغبة مقابلة وملحة. وبدأ وكأنه مستعد للخروج من الإطار الروسي وإقامة تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية . والأهم أن الرئيس الأوزبكي أبدى استعداده للتعاون مع إسرائيل أيضا ليكون قريباً من واشنطن الأمر الذي دفعه إلى القيام ببعض الخطوات التي من شأنها أن تساعد على ذلك منها على سبيل المثال- فتح باب الهجرة إلى إسرائيل أمام يهود أوزبكستان وإعادة بناء المعابد اليهودية، وفتح مدارس للأطفال اليهود، وفي مقابل ذلك قدمت إسرائيل خبراتها في مجال تطوير صناعة النفط والغاز واستخراج الذهب إضافة إلى مساعدة أوزبكستان في المجال الزراعي وغيره[٦٥].

٢- يبدو لنا أن خشية كريموف من الحركات الإسلامية عموماً، ورغبته في أن يكون له حضور في الدول المجاورة لوجود تطلعات أوزبكية فيها، هي التي دفعته أيضا إلى التقارب مع الولايات المتحدة خاصة وإن السياسة الأمريكية

---

(٦٤) عبد الناصر محمد ، سبق ذكره ، ص٤٥ .

(٦٥) فهمي هويدي ، سبق ذكره.

في أفغانستان جاءت متزامنة مع رغبة الرئيس الأوزبكي في القضاء على الحركات الإسلامية عموماً، وعلى المعارضة الإسلامية في بلدة من خلال ضرب مراكز دعمها وإسنادها في أفغانستان علاوة على إضعاف بقية الحركات الإسلامية في الدول المجاورة مثل طاجيكستان، وقرغيزستان، وكازاخستان وهو ما ينسجم مع طموحات في هذه الدول. من ناحية أخرى، فإن الإطاحة بنظام طالبان لاحقاً ساعد على قمع الحركة الأوزبكية الإسلامية التي كانت تتخذ من أفغانستان مقراً لها والتي كانت تسعى للإطاحة بحكومة كريموف وهو ما ينسجم مع التطلعات الأوزبكية[٦٦]. وفي مقابل ذلك لم تجد الولايات المتحدة الأمريكية ما يحول دون تطوير العلاقات مع نظام كريموف سيما وإنها وضعت المنطقة في خططها الإستراتيجية منذ فترة طويلة كما أسلفنا.

٣-٢ السياسة الأمريكية في أسيا الوسطى بين النجاح والفشل :

يمكن القول عموماً، إن الولايات المتحدة تمكنت خلال فترة ليست بالطويلة التغلغل في منطقة أسيا الوسطى عموماً وفق البرنامج أو الخطط المعدة سلفاً، ثم أصبح نفوذها بعد الحرب في أفغانستان أكثر قوة وفاعلية من نفوذ موسكو وهو ما شكل على حد تعبير البعض[٦٧] انقلابا فعلياً في الواقع الجيو سياسي والإستراتيجي القائم منذ القرن التاسع عشر حينما تمكنت روسيا القيصرية بسط سيطرتها على المنطقة وأصبحت لاحقاً ضمن إطار الاتحاد السوفيتي. ولم يقتصر الأمر على أسيا الوسطى، فقد تمكنت الولايات المتحدة قبل ذلك من بسط نفوذها في أوربا الشرقية، كما أنها استطاعت لاحقا في التأثير على الكثير من الأحداث في بعض الدول المجاورة والمهمة بالنسبة إلى روسيا وذلك تحت شعار الثورات الجماهيرية الملونة[٦٨]. والإطاحة ببعض القادة بعد ثورة الألوان كما حصل في جورجيا(٢٠٠٣)، وأوكرانيا (٢٠٠٤-٢٠٠٥) وقرغيزستان (٢٠٠٥)، وهو ما أثار مخاوف بعض دول أسيا الوسطى التي تعاني من مشاكل اقتصادية، وسياسية داخلية كثيرة. فقد وضعت مسألة الإطاحة بالحكومة القيرغيزية السابقة بعد تسلم قوى المعارضة للسلطة، وهروب ((عسكر أكابيف)) إلى موسكو (آذار/٢٠٠٥) ومجيء (كرمان بك باكييف) عدد من جمهوريات أسيا الوسطى أمام سؤال يتعلق فيما إذا كان الدور قد جاء عليهم ولعل من أكثر الدول التي تأثرت بهذه الأحداث هي كازاخستان وأوزبكستان المجاورتان لقرغيزيا.وهو ما أثار مخاوفهم

---

(٦٦) أفريك تومسون ، سبق ذكره ، ص٨

(٦٧) د. محمد ذياب ، سبق ذكره ، ص١٠

(٦٨) حسن الحسن ، سبق ذكره.

كثيراً ودفعهما بالتالي لإعادة حساباتهما في كيفية التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وهو الأمر الذي دفع أوزبكستان إلى إدانة أحداث قرغيزستان بسرعة واصفة إياها بأنها غير دستورية، ووصفتها عبر وسائل إعلامها الرسمية توصيفات سلبية وإنها قد جرت بدعم خارجي الخ.

ما الحكومة الأوزبكية– ضمن أسباب أخرى – إلى مراجعة حساباتها مع الولايات المتحدة الأمريكية كما أسلفنا ومن ثم الطلب منها رسميا بأخلاء القاعدة العسكرية في (خان أباد) (تموز ٢٠٠٥) ورحيل القوات الأمريكية عنها، وبعد أدعت رسمياً إنها ألغت حق الولايات المتحدة في استخدام تلك القاعدة التي كانت تشكل مركز للعمليات الأمريكية في أفغانستان، وكانت الحكومة الاوزبكية قد أعطت مهلة (١٨٠) يوماً لإخلاء القاعدة العسكرية وهو ما يؤشر على تردي العلاقات الأوزبكية الأمريكية بعد فترة طويلة من الوئام.

لقد أثار القرار الذي اتخذته الحكومة الأزبكية فيما يتعلق بالقاعدة الأمريكية الموجودة في أراضيها، والتبدل المفاجئ في سياستها العديد من التساؤلات والعديد من التكهنات، وأثارت الجدل حول المغزى من ذلك.

إن ما حصل يمكن أن يعود باختصار إلى ما يلي:–

(١) حسب الرواية الأوزبكية، فإنه بالإضافة لما حصل في قيرغيزستان، فإن أحداث أنديجان إنما حصلت أيضا بدفع وبتدخل أمريكي حيث تلقى المشاركون في تلك الأحداث دعم ومساندة من السفارة الأمريكية. وفي حين اتهمت طشقند الولايات المتحدة بدعم المتمردين والتخطيط لثورة في أوزبكستان مشابهة لتلك التي حصلت في أسيا الوسطى[٦٩].

(٢) يبدو في تقديرنا إن ذلك يعود إلى تأثيرات السياسية الروسية التي أخذت تتوافق مع السياسة الأوزبكية لاسيما تلك المتعلقة بموضوع التواجد الأمريكي في أسيا الوسطى عموماً، وتزامن ذلك مع شعور أوزبكستان بوجود ضغوط أمريكية لتغيير طبيعية النظام في طشقند رغم التوافق الذي حصل بين طشقند وواشنطن حول ضرورة مواجهة المد الإسلامي في دول أسيا الوسطى. أضف لذلك أن أوزبكستان سعت إلى إجراء تغيرات مهمة في أولوياتها السياسة الخارجية حتى قبل أحداث انديجان بفترة، ويأتي في مقدمتها ضرورة زيادة التقارب مع موسكو وتمتين العلاقات معها بشكل أكثر من السابق.

---

(٦٩) سلام مسافر ، أسيا الوطن تفتح أبوابها ، سبق ذكره.

شعور كريموف بأن رياح التغيير قادمة من الغرب لا محال مع وجود مؤشرات وبوادر تدلل على وجود تدخل أمريكي علني وخفي في بعض دول أسيا الوسطى تحت ذريعة الديمقراطية، وحقوق الإنسان والإصلاح وغيرها. يمكن أن نضيف إلى ذلك وجود قناعة أوزبكية بأن وجود قوات أمريكية على الأراضي الأوزبكية لم يعد مهماً مثلما كان في السابق. وبالتالي لم يعد هناك مبرر قوى لوجود تلك القوات.

يبدو لنا أن كريموف انطلاقا من خبرته وحنكته السياسية وهو شيوعي مخضرم سابق، حاول أن يلعب بالورقة الأمريكية، والورقة الروسية على حد سواء. فقد تمكن بداية من إقامة علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وزاد في تعاونه معها لاسيما بعد الحرب في أفغانستان وذلك لتحقيق غرضين في آن واحد: الأول يتلخص في الاستفادة من المساعدات المادية. والثاني يتلخص في القضاء على الحركة الإسلامية وبعض التنظيمات التي كانت تتخذ من أفغانستان مقراً لها للانطلاق إلى الأراضي المجاورة كما أسلفنا. وربما أيضا لتحقيق بعض الطموحات الذاتية التي تتلخص برغبته في أن تكون أوزبكستان ذات دور إقليمي مؤثر في ظل وجود مجموعة كبيرة من الأوزبك في الدول المجاورة، ولتنفيذ برنامجه السياسي. المتعلق بتعزيز دور الدولة. ثم ما لبث أن غير في سياسته تلك بعد أن استفاد من المساعدات، وبعد أن وجد أن الاقتراب من موسكو يحقق له مصالح أفضل لاسيما في الفترة الأخيرة خاصة وإن موسكو وعدت بتقديم الكثير من المساعدات ومعها الصين، وقامت بالفعل بتقديم دعم مادي له. وبهذا أجاد كريموف اللعبة في تقديرنا، ونجح فيها بشكل واضح رغم ما تعرض ويتعرض له من انتقادات.

وإزاء ما تقدم، وللحيلولة دون التعرض لمزيد من الضغوط الأمريكية والأوربية و للحصول على دعم سياسي لمطالبها بإخراج القاعدة العسكرية قامت أوزبكستان بتعزيز علاقاتها الثنائية مع روسيا التي وقفت بشدة إلى جانب طشقند في ظل التنافس على أسيا الوسطى والتي أبدت دعمها لنظام كريموف. كما بادرت روسيا بالاعلان عن مشاريع استثمارية في أوزبكستان تصل قيمتها إلى (٨٠٠) مليون دولار، كما تعهدت الصين ببناء مشاريع مشتركة قدرت بنحو مليار دولار[٧٠].

في مقابل ذلك، وللتعويض عما فقدته في أوزبكستان ، قامت الولايات المتحدة ببعض الخطوات التي من شأنها المحافظة على تعزيز الوجود الأمريكي في أسيا

---

(٧٠) نفسه.

الوسطى. حين قام وزير الدفاع الأمريكي ((رامسفيلد)) بزيارة إلى قرغيزستان لبحث مستقبل القاعدة العسكرية الأمريكية الموجودة هناك، وفي ذات الوقت سعت إلى تعزيز علاقاتها مع تركمانستان رغم معرفتها أيضا بطبيعة النظام القائم فيها حيث تم الاتفاق مبدئياً على نقل القاعدة الأمريكية إلى تركمانستان بعد الزيارة التي قام بها الجنرال ((جون أبي زيد)) القائد العام للقيادة الوسطى الأمريكية إلى (عشق آباد) بعد أيام من طلب أوزبكستان بإخلاء القاعدة الأمريكية فيها[٧١]. (نهاية تموز ٢٠٠٥) وكانت واشنطن قد حصلت في نهاية شهر تموز ٢٠٠٥ على حق الاحتفاظ بقاعدتها العسكرية في قيرغيزستان وهو ما أعتبر نصراً دبلوماسياً حققته الولايات المتحدة على روسيا والصين اللتين كانتا تأملان بأن يتم تحديد مهلة لرحيل القوات الأمريكية المنتشرة في أسيا الوسطى. وفي حينها صرح وزير الدفاع القرغيزي (إسماعيل إيساكوف) عقب لقاء مع نظيره الأمريكي "إن قاعدة ما ناس ستبقى طالما تطلب الوضع في أفغانستان ذلك". وتناولت زيارة وزير الدفاع الأمريكي أيضا بحث أسس العلاقات بين الجانبين في ظل وجود اتهامات عسكرية أمريكية لكل من روسيا والصين بالضغط على جمهوريات أسيا الوسطى. كما عكست زيارة رامسفيلد للمنطقة قلق واشنطن من نتائج قمة (منظمة شنغهاي للتعاون) التي عقدت في ٥ حزيران ٢٠٠٥ في كازاخستان لدول التحالف المناهضة للإرهاب سيما الولايات المتحدة الأمريكية تحديد جدول زمني لانسحاب قواعدها من جمهوريات أسيا الوسطى في ضوء انتهاء العمليات الحربية واسعة النطاق في أفغانستان[٧٢]. خاصة وإن دول منظمة شنغهاي إضافة إلى روسيا والصين تشعر بالقلق من وجود القوات الأمريكية في المنطقة وكما يزيد من هذا القلق هو إن الولايات المتحدة لم تخفي دعمها لقوى المعارضة في بعض تلك الجمهوريات.

وفي السياق ذاته ، فإن هناك ما يؤكد على أن الجولة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية (كونداليزا رايس) إلى دول أسيا الوسطى في تشرين الأول ٢٠٠٥والتي شملت قرغيزستان، وكازاخستان وطاجيكستان بالإضافة إلى أفغانستان واستثنت منها أوزبكستان، إنما جاءت بهدف تعزيز حضورها في المنطقة بعد تردي العلاقات الأمريكية–الأوزبكية وأيضا لإجراء تغيرات على سياسة إشاعة الديمقراطية هناك. فقد ذكرت والوزيرة الأمريكية "أن الديمقراطية هي أفضل حصن ضد الأصولية" وإن دعم الديمقراطية ونشرها (لا تعتبر من الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية فحسب بل ينبغي أن تكون كذلك)[٧٣] ويبدوا لنا أن الهدف الرئيسي

---

(٧١) نفسه.

(٧٢) فالح حسن ، البنتاجون لا يخطط لسحب قواعده من أسيا الوسطى صحيفة عمان ، العدد ٨٨٢٣، ٢٩ / ٧ / ٢٠٠٥ ، ص٦ .

(٧٣) نقلاً عن صحيفة عُمان، العدد ٨٩٢٣ ، ٢٠٠٥/١١/١٦ ، ص١٢ .

بين روسيا وقرغيزيا ما يزال قائماً وهو يتعمق تدريجياً، هذا بالإضافة إلى وجود رؤية مشتركة لديهما حول الكثير من الأحداث في منطقة أسيا الوسطى كما هو الحال مع الموقف من أحداث انديجان مثلا. ولا ننسى أن هناك قاعدة حربية جوية روسية في مدينة (قانت) القرغيزية التي افتتحت (في أكتوبر/تشرين الأول/٢٠٠٣).

وفي كازاخستان أيضاً ، الدولة المهمة في أسيا الوسطى، تمكن (سلطان نزار بابيف) القريب من موسكو إلى حد ما من النجاح في الانتخابات الرئاسية التي جرت مؤخراً (١٢/٢٠٠٥) ليتولى الرئاسة لمدة سبع سنوات أخرى. وفور الإعلان عن فوزه أثار الرئيس الكازخي إلى أن بلادة تزيد في تعاونها مع روسيا ومن تكاملها الاقتصادي معها. وطلب في الوقت ذاته من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الانصراف إلى تنفيذ مهامها المباشرة بمكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات وعدم الاقتصار على حقوق الإنسان.

وبكلمة يمكن القول باختصار شديد، أن حمى "الثورات الملونة" لم تعد قائمة في دول أسيا الوسطى بعد أن بدأت تشعر حقيقة بالخطر الأمريكي، وبمحاولات التدخل في *شؤون المنطقة الداخلية سيما مع وجود تحرك روسي-صيني بدأت آثاره واضحة في* السنوات الأخيرة.

٥- التحرك الصيني في أسيا الوسطى :-

تعتبر الصين كذلك من القوى الكبرى المهمة التي لها مصالح واضحة ومعروفة في منطقة أسيا الوسطى وهو ما يفسر سعيها الدائم لأن يكون لها نفوذ واضح فيها سيما وأن الصين مجاورة لبعض دول المنطقة وبالتالي فهي تشعر بالقلق إزاء أي محاولات لإبعادها عن المنطقة سواء كانت أمريكية أم غربية عموماً.

ومما يزيد من أهمية المنطقة بالنسبة للصين هو ثقلها الاقتصادي والثروات الموجودة فيها. ووجود حركة إسلامية في أغلب دول المنطقة والتي لا تنظر الصين إليها بعين الارتياح.

وتبدي الصين قلقاً جدياً من الوجود العسكري الأمريكي في أسيا الوسطى باعتباره يشكل تهديداً لمصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة.

ومن وجهة النظر الصينية ، فإن أنشاء قواعد أمريكية في أسيا الوسطى وزيادة التواجد فيها، هو جزء من سياسة أمريكية عامة هدفها احتواء توسع النفوذ الصيني المتنامي في المنطقة الخ.

وإزاء هذا الواقع فقد سعت الصين إلى تأكيد حضورها في المنطقة في السنوات الأخيرة من القرن الماضي مما يدفع للقول بأنها ظهرت بقوة في بعض دولها لاسيما كازاخستان التي تمكنت الصين من تطوير العلاقات معها من خلال شركات النفط الصينية التي تعمل في الأراضي الكازاخية حيث طرحت الصين نفسها

الدوام كمنفذ مفضل للنفط والغاز الكازاخستاني حتى مع وجود الخلافات حول المياه وبعض القضايا العرقية. ولعل أهم تطور يدلل على عمق التعاون بينهما خاصة في مجال البترول هو الإعلان في منتصف شهر (تشرين الثاني /٢٠٠٥) عن افتتاح خط أنابيب جديد للبترول وبطول (١٠٠٠) كم يمتد في الأرض الكازاخية ليصل إلى الصين في حدث هو الأول من نوعه في دولة سوفيتية سابقة. كما يمثل خط الأنابيب خطوة نحو إنهاء اعتماد كازاخستان على جارتها روسيا في تصدير النفط. وقد مولت الصين المتعطشة لمصادر الطاقة جزءاً من نفقات مد الخط بمنطقة (سنكيانج) في شمال غرب الصين ما يصل إلى (٢١٠) ألاف برميل يومياً من النفط الروسي والكازاخستاني إلى الصين. وقبل ذلك وكتعبير عن دفع العلاقات بينهما نحو الأفضل فقد وقع الرئيس الصيني (هوجينتاو) ونظيره الكازاخي (نور سلطان نزار بايف) منتصف عام (٢٠٠٥) على إعلان مشترك حول الشركة الإستراتيجية، وعلى تعزيز الرأي المتبادل على الصعيد الدولي خاصة في إطار منظمة شنغهاي التي ستؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري بينهما إلى أكثر من خمسة مليارات دولار بداية عام ٢٠٠٦ في الوقت الذي ستزيد فيه الاستثمارات الصينية في كازاخستان عن (٢) مليار دولار.

وما تقدم يمكن أن يقال عن طاجيكستان التي سعت الصين إلى تطوير العلاقات الثنائية معها سيما بعد أن تمكنت كل من الصين وطاجيكستان من ترسيم الحدود بينهما بشكل نهائي عام٢٠٠٢ بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الطاجيكي إلى الصين آنذاك وفيها أيضا تم الاتفاق على تعزيز العلاقات الثنائية من خلال دعم الثقة المتبادلة في المجال السياسي، ودعم عملية التبادل والاتصال بين الطرفين، ومكافحة الإرهاب، وعلى ضرورة العمل من خلال من منظمة شنغهاي لتكون قادرة على مواجهة التحديات المتمثلة في الوضع الدولي والإقليمي، كما تعهدت الصين في حينها بتقديم مساعدات مادية إلى طاجيكستان[٧٤].

أما بالنسبة إلى أوزبكستان فقد تمكنت الصين من تطوير العلاقات معها بشكل ملحوظ ولم تكن تنظر بعين الارتياح إلى وجود القاعدة العسكرية الأمريكية فيها كما أسلفنا. وعليه فقد أيدت الصين بقوة موقف أوزباكستان الأخير من القاعدة العسكرية، وأيدت جميع الإجراءات التي أقدمت عليها الحكومة الأوزبكية مؤخراً، والأهم هو أن الصين وقفت موقفاً مؤيداً للرئيس (كريموف) في أحداث (إنديجان) وأعلنت في حينها أن الإجراءات التي أتخذها الرئيس الأوزبكي تحول دون انتشار التطرف في منطقة، أسيا الوسطى، كما أنها انتقدت الحملة الإسلامية التي أثارتها الولايات المتحدة ضد

---

(٧٤) صحيفة الشعب اليومية، ٢٠٠٢/٥/٢٠ ،موقع الكتروني
:www.arabicpeopledaily.com.ch

الرئيس الأوزبكي، ويأتي هذا الموقف الواضح في تقديرنا ضمن إطار المساعي الصينية في إضعاف النفوذ الأوزبكي في المنطقة.

كما تمكنت الصين من تطوير علاقاتها مع قرغيزستان وأقامت معها علاقات تجارية واسعة. وتجدر الإشارة إلى ان الصين تولي أهمية بالغة إلى قيرغيزستان لمجاورتها من ناحية، ولوجود قاعدة عسكرية أمريكية فيها من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى أنها- قيرغيزستان-تتوسط بين الصين وجمهوريات أسيا الوسطى الغنية بالنفط والغاز وبالتالي فإن التواجد فيها يعد أمراً ضرورياً بالنسبة للصين وتطلعاتها المستقبلية في المنطقة.

واعتمدت الصين عموماً في توجهها للمنطقة على بعض الوسائل منها تعزيز العلاقات الثنائية مع دول أسيا الوسطى بشكل منفرد من خلال التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات الثنائية ، وكذلك من خلال التعاون مع روسيا في ظل وجود تقارب صيني- روسي ملحوظ كما أسلفنا. وأيضا من خلال منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي وتحويلها إلى كيان فعال يمكن من خلاله زيادة نفوذها في المنطقة.

وبكلمة، فإن الصين لا يمكن لها بأي حال من الأحوال أن تبدو وكأنها غير مكترثة لما يجري في أسيا الوسطى لسبب بسيط يتلخص في أن أي تواجد غربي فيها يقيد حركتها من ناحية، ويؤثر على أمنها من ناحية أخرى، فضلا عن أن ذلك يحرمها من الكثير من المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها دول المنطقة، وربما يقف حائلا دون تغلغل النفوذ السياسي والاقتصادي فيها وهو ما لا ترتضيه الصين أطلاقاً.

رابعا: أسيا الوسطى في منظور بعض القوى الإقليمية الأخرى:

إضافة إلى جانب روسيا، والصين، والولايات المتحدة، يمكن الإشارة باختصار شديد إلى بعض القوى الإقليمية الأخرى، ومنها إيران، وتركيا، فإيران تشارك دول المنطقة تطلعاتها، لاسيما تلك المطلة على بحر قزوين سيما وأن حدودها الشمالية (إيران) تصل إلية وهي تشكل أفضل معبر للبترول إلى الخليج العربي جنوباً.

أن مما يزيد من اهتمام إيران بالمنطقة عموماً وخاصة في الوقت الحاضر، هو إن طهران وموسكو كانتا خلال الحقبة السوفيتية تتقاسمان السيطرة على بحر قزوين من خلال المعاهدات ألموقعه بينهما ومنها على سبيل المثال معاهدة ١٩٢١ و١٩٤٠ بيد أن الأمور تغيرت حالياً، وزادت تعقيداً وذلك لظهور دول جديدة بدأت تطالب بحقها وبمياهها الإقليمية مثل كازاخستان، وتركمانستان، وأذربيجان.

وعموماً تتخوف إيران من أي تواجد غربي في المنطقة، أو أي تواجد لقوى عالمية يمكن منافستها فيها وخاصة إذا ما علمنا بوجود خلاف أمريكي-إيراني، وحتى أوروبي- إيراني حول سياسة إيران الداخلية، والخارجية وحول البرنامج النووي الإيراني الذي لم يحسم بعد. ويزداد القلق الإيراني مع وجود قوات أمريكية، وأوربية

في أفغانستان، وفي بعض دول أسيا الوسطى (قرغيزستان) وقبلها (أوزبكستان) وهو قلق مشروع وغالباً ما يعبر عنه بطرق وأساليب مختلفة من قبل إيران. وهو أمر طبيعي، ومن حق إيران كغيرها، أن يكون لها تطلعات في المنطقة. تتلخص التطلعات الإيرانية في المنطقة في سعيها للقيام بدور رئيسي وفعال فيها انطلاقا من حقيقة كون إيران دولة بترولية أولاً، وامتلاكها لمنشات ومرافق نفطية متطورة نسبياً في دول المنطقة ثانياً. وعليه هي تطمح لأن تكون الناقل الرئيسي لنفط بحر قزوين عبر أراضيها إلى الخليج العربي. وهو ما يمنحها ميزة إستراتيجية كبيرة، فضلاً عن أنه يتيح لها إمكانية التحكم في الإمدادات البترولية وهو ما يمنحها قوة إضافية في مواجهة تطلعات الغرب في المنطقة. ومع وجود تحديات دولية وإقليمية فإن الهاجس الأمني يبقى حاضراً في دوائر صنع القرار الإيراني سيما مع وجود الكثير من المشاكل المعلقة والتي لم تحل بعد كما أسلفنا، ومع وجود تحديات دولية. ويبدوا في تقديرنا أن إيران تسعى لأن تكون لها علاقات وطيدة مع دول المنطقة عموماً، وإقامة علاقات تحالف مع الدول المؤثرة فيها، كما هو الحال مثلاً في علاقاتها الحالية مع روسيا، ومع الصين هذا في ذات الوقت الذي تحاول فيه أن تقف بشدة ضد كل محاوله تستهدف أضعاف وجودها في المنطقة بشكل أو بأخر.

أما تركيا، فلا يمكن تجاوز دورها أيضاً وذلك بحكم الموقع أولاً لمجاورتها إيران ولبعض دول المنطقة المطلة على بحر قزوين، ولوجوده تطلعات تركية في المنطقة ثانياً وهي تطلعات ليست جديدة. فتركيا تهدف إلى إرساء نظام إقليمي في أسيا الوسطى وبلاد القوقاز تحت زعامتها في ضوء خبراتها، وتجاربها الدولية، وموقعها الجغرافي، ونفوذها السياسي في بعض دول أسيا الوسطى هذا بالإضافة إلى وزنها الدولي النابع أيضاً من كونها عضو في حلف شمال الأطلسي[٧٥]. ومن علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي ساعدتها لأن تقوم بأدوار معينه لقاء حصولها على معونات اقتصادية وعسكرية وغيرها[٦٧].

أضف لذلك أن العديد من دول المنطقة تتحدث بالتركية مثل كازاخستان، وتركمانستان وأوزبكستان، وهي إلى جانب المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تدفعها إلى أنشاء ذلك النظام تحاول أيضاً أن يكون لها حضور ثقافي وفكري في دول المنطقة وجعلها تسير وفق النظام الديمقراطي العلماني الذي تتبعه تركيا. هذا في الوقت الذي تسعى فيه للحيلولة دون تنامي المد الإسلامي في دول المنطقة والذي غالبا ما يشكل تحدياً لها[٧٧].

---

(٧٥) د.جعفر عبد الرزاق ، سبق ذكره.
(٦٧) نفسه.
(٧٧) نفسه.

وفي ضوء الاعتبارات السالفة، تحاول تركيا أن تقيم علاقات متوازنة مع بعض دول المنطقة يؤمن لها مصالحها، ويساعدها على تحقيق أهدافها من خلال توطيد علاقاتها مع دول المنطقة عموماً، وحل المشاكل العالقة وجعل المنطقة تعيش في ظل أوضاع مستقرة وهو ما يفسر سعيها لتسوية النزاع في (ناغورني كاراباخ) بين أرمينيا وأذربيجان لما يشكله ذلك من أهمية على تطوير واستقرار المنطقة.

وفي السياق ذاته، تحاول تركيا أيضاً المحافظة على علاقاتها مع الإتحاد الأوربي لأسباب معروفة تتعلق بقبول عضويتها فيه لاحقاً، وكذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية بحكم الروابط التي تربط بينهما منذ فترة طويلة. وهي بذلك تحاول الموازنة بين مصالحها من ناحية، ومصالح غيرها من الأطراف الدولية من ناحية أخرى إضافة إلى روسيا وأغلب دول المنطقة.

خلاصة

عموماً تتمتع دول أسيا الوسطى بأهمية جيوستراتيجية واقتصادية معروفة. ولأنها كذلك فقد شغلت هذه المنطقة مكانه مهمة في أجندة مخططي السياسات الدولية للدول الكبرى المعروفة، وحتى بالنسبة للقوى الإقليمية المجاورة للمنطقة. ومما زاد من أهميتها، ومن زيادة التنافس عليها هو حصول دول تلك المنطقة على استقلالها بعد تفكك الإتحاد السوفيتي في نهاية عام ١٩٩١.

وكان من الطبيعي أن تشتد وطأة التنافس على هذه المنطقة ليس فقط من أجل السيطرة على موارد النفط والطاقة فحسب، وإنما لتحقيق مكاسب إستراتيجية بعيدة المدى.

فالولايات المتحدة-وكما أسلفنا-لم يكن بمقدورها ترك المنطقة تعيش حالة من الفراغ السياسي والإيديولوجي كما لم يكن بمقدورها رؤية المنطقة بعيدة عن توجهاتها السياسية والتي تزامنت مع الإعلان عن "النظام العالمي الجديد" وعليه، وانطلاقا من سعيها لكي تكون القوة الرئيسية الوحيدة في العالم فقد سارعت الولايات المتحدة للمضي قدماً في تنفيذ سياستها تلك والتي استهدفت بالدرجة الأولى تأمين الحضور الأمريكي في المنطقة لتحقيق مكاسب اقتصادية من ناحية ولتحقيق الكثير من الأهداف السياسية والأمنية من ناحية أخرى وأتبعت في ذلك وسائل عدة، ونجحت لاحقاً في إقامة قواعد عسكرية في بعض دولها.

أما بالنسبة إلى روسيا فإن مصالحها في هذه المنطقة واضحة ومعروفة أيضا وحتى إذا ما تجاهلنا المصالح الاقتصادية تجنبا للإطالة، فإنه يمكن الإشارة إلى ما تمثله جمهوريات أسيا الوسطى من أهمية بالنسبة إلى روسيا على الصعيد الأمني سيما وإن دول المنطقة تعتبر بمثابة الفناء الخلفي لروسيا، وهي أيضا-وكما أسلفنا سابقاً- تعتبر بمثابة البطن الرخوة لها.

وإزاء هذا الواقع لم يكن بمستطاع روسيا أن تتجاهل هذه المنطقة المجاورة لها وهو ما يفسر سعيها الدائم لأن يكون لها حضور دائم فيها لأسباب تاريخية، جغرافية، وسياسية، وأمنية، واقتصادية الخ.

وإذا كانت السنوات التي أعقبت تفكك الإتحاد السوفيتي قد شهدت بعض التراجع الروسي في هذه المنطقة ولأسباب تمت الإشارة إليها سابقا إلا أن روسيا ما لبثت أن استعادت الكثير من مواقع نفوذها في دول أسيا الوسطى وبقوة. وهو ما يمكن أن نعتبره- في تقديرنا-تراجعاً من أجل التقدم إن صح التعبير ذلك لأن روسيا كانت تتجنب المجابهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي سعت إلى إتباع أساليب هادئة لتأمين حضورها منها إضافة لما سبق وأن ذكرناه، السيطرة على موارد الطاقة، وتعزيز أواصر التعاون العسكري أو-على الأقل-الاحتفاظ ببعض قواعدها العسكرية

سواء في أسيا الوسطى أو غيرها من الدول المجاورة لها وهي اليوم تملك قواعد عسكرية في قرغيزيا وطاجيكستان، وحتى في أرمينيا وجورجيا.

من ناحية أخرى، تمكنت روسيا من استغلال مخاوف بعض دول آسيا الوسطى في زيادة التدخلات الأمريكية في المنطقة وتسخيرها لصالحها لاحقاً من خلال تقديم الدعم لتلك الدول والعمل معها للحيلولة دون تزايد النفوذ الأمريكي من ناحية وإزالة القواعد العسكرية في المنطقة من ناحية أخرى. وهو ما تحقق مع أوزبكستان على سبيل المثال، والذي يمثل في تقديرنا نجاحاً للدبلوماسية الروسية.

وبالنسبة للصين فهي أيضاً تشاطر روسيا والولايات المتحدة اهتمامها بمنطقة أسيا الوسطى. حيث كانت وما زالت تشعر بأن أي وجود أمريكي في المنطقة يأتي في إطار سعي الولايات المتحدة لاحتوائها من ناحية وللحيلولة دون تغلغلها في دول المنطقة من ناحية أخرى.أضف إلى ذلك، أن أي تواجد غربي في المنطقة يمثل خطراً عليها وعلى مصالحها في ظل وجود تنافس صيني-أمريكي، وفي ظل تنامي النفوذ الاقتصادي والسياسي الصيني في المنطقة.

وعليه تحاول الصين كسب دول المنطقة إلى جانبها من جهة، وتحقيق حضور دائم لها من جهة أخرى وذلك من خلال زيادة التعاون الثنائي، وزيادة الاستثمارات الصينية في المنطقة، والعمل على إقامة أطر مختلفة للتعاون الأمني والسياسي والوقوف بقوة مع بعض دول المنطقة أيضا والتي عبرت بشكل أو بأخر عن مخاوفها من زيادة التدخلات الأمريكية مؤخراً كالموقف الصيني من أحداث أنديجان المشار إليها سابقاً والتي جاءت مؤيده وبقوه للموقف الأوزبكي وغيره.

وبكلمة فإنه يمكن القول، إن هذه المنطقة ستبقى محور اهتمام القوى الدولية ومحور تنافسها مستقبلا ما دامت المصالح قائمة وكذلك الأطماع الدولية. ولا يستبعد أن تكون المنطقة مرشحة مستقبلاً للعديد من النزاعات ليس فقط بسبب وجود تلك الأطماع، وأنما أيضاً لوجود الكثير من المشاكل الداخلية التي تعاني منها دول آسيا الوسطى والتي يمكن أن تستغل بشكل أو بأخر لمزيد من حالات التدخل. ومما يشجع على قول ذلك هو أن الكثير من دول المنطقة منتجة للبترول، وهي مرشحة في ضوء الواقع والاحتياطات الموجودة فيها من البترول والغاز لان تكون بديلاً عن منطقة الشرق الأوسط غير المستقرة وهو ما تسعى إلية الدول الكبرى خاصة.